

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
وزارة الزراعة
الهيئة العامة للنخيل



**النخيل والتمور في العراق
وسبل التطوير
(الزراعة والإنتاج والتسويق والتصنيع)**

دراسة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الرابع لنخيل التمر
أبو ظبي / الإمارات العربية المتحدة للمدة 15-17 مارس/ آذار 2010م

اعداد

الدكتور رعد مسلم اسماعيل
باحث علمي أقدم

بغداد / كانون الثاني/ 2010م

المحتويات

الصفحة	الموضوع	التسلسل
1	المقدمة	1
2	المحور الأول: واقع زراعة النخيل وإنتاج التمور وسبل التطوير	1 2
3	لمحة عن واقع زراعة النخيل وإنتاج التمور في العراق	1-1 3
5	مساحات بساتين النخيل وأعداد العاملين وأهم أصناف التمور	2-1 4
16	العوامل البيئية المؤثرة في زراعة أشجار النخيل	3-1 5
18	العمليات الزراعية المستخدمة في زراعة أشجار النخيل	4-1 6
19	عمليات خدمة أشجار النخيل	5-1 7
21	الآفات الزراعية التي تصيب النخيل والتمور	6-1 8
22	سبل زيادة أعداد النخيل وتطوير إنتاج التمور	7-1 9
26	المحور الثاني: واقع تسويق التمور وسبل التطوير	2 10
27	تسويق التمور	1-2 11
29	المراحل التاريخية لتسويق التمور	2-2 12
30	وصف عمليات التسويق	3-2 13
34	تجارة التمور الخارجية	4-2 14
34	أسواق الاستهلاك وأسعار بيع التمور الداخلية والخارجية	5-2 15
38	مبادرة الحكومة العراقية في دعم أسعار التمور	6-2 16
38	دور الهيئة العامة للنخيل في عملية تسويق التمور وآلية أستلام التمور للموسم 2008م	7-2 17
40	تسويق التمور للموسم 2008م	8-2 18
43	إيجابيات ومعوقات عملية أستلام التمور	9-2 19
45	تسويق التمور للموسم 2009م	10-2 20

45	مشاكل ومعوقات الوظائف التسويقية للتمور	11-2	21
47	سبل تطوير تسويق وتجارة التمور	12-2	22
المحور الثالث: واقع تصنيع التمور وسبل تطويره			
49	المحور الثالث: واقع تصنيع التمور وسبل تطويره	3	23
50	تصنيع التمور	1-3	24
50	المشاريع الصناعية المعتمدة على التمور	2-3	25
52	وصف للعمليات التسويقية لكبس التمور	3-3	26
57	الصناعات التحويلية للتمور	4-3	27
59	معوقات تصنيع التمور	5-3	28
60	سبل تطوير تصنيع التمور	6-3	29
المحور الرابع: المواصفات القياسية للتمور العراقية			
61	المحور الرابع: المواصفات القياسية للتمور العراقية	4	30
62	المواصفات القياسية	1-4	31
62	أهمية تطبيق المواصفات القياسية للتمور	2-4	32
63	المواصفات القياسية للأغذية والتمور وتصنيعها الصادرة عن الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية	3-4	33
63	المواصفات القياسية رقم (882) للتمور العراقية	4-4	34
65	خواص ومتطلبات التمور المعدة للفحص	5-4	35
66	سبل تطوير استخدامات المواصفات القياسية	6-4	36
المراجع العلمية			
67	المراجع العلمية		37

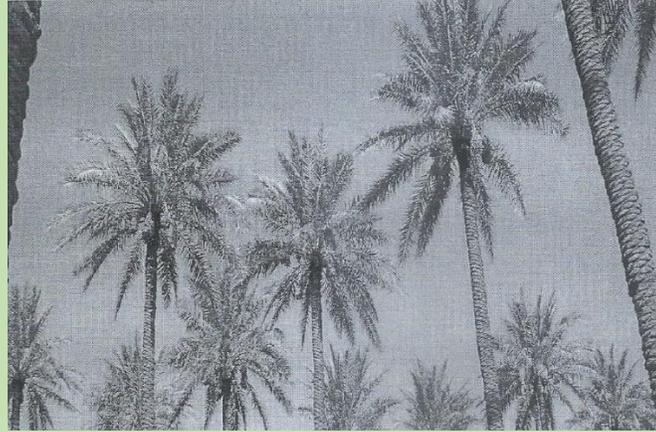
المقدمة

يعد العراق من أقدم مواطن زراعة نخلة التمر في العالم. وقد أولى العراقيون القدماء اهتماماً كبيراً بزراعة النخيل والمحافظة على هذه الشجرة المباركة، إذ أنتشرت زراعتها في وادي الرافدين منذ أكثر من اربعة آلاف سنة قبل الميلاد، وهذا ما يظهر في الكتب والحفريات التي تم العثور عليها، وخير مثال هو مسلة حمورابي وما سن عليها من قوانين تخص النخيل، لذا تعرف بشجرة الحياة أو الشجرة الموهوبة وكمنبع للبركة والخيرات وقد لاحظ اليونانيين القدماء لون التمر الاحمر الداكن فاطلقوا عليه اسم فوينكس ومعناه اللون الاحمر عند الاغريق، وقد ورد ذكرها في التوراة والانجيل والقرآن، والاحاديث الشريفة وامثال العرب واشعارهم.

ويمتلك العراق أوسع الأراضي المزروعة بالنخيل في العالم، إذ ينتشر فيه أكثر من (600) صنف زراعي، وتميزت بعض الأصناف بأهميتها التجارية وغازرة إنتاجها، وهي بذلك تؤدي دوراً كبيراً في الاقتصاد القومي، اضافة إلى أهميتها الغذائية الكبيرة. أن أهمية النخيل لا تقتصر على إنتاجها التمور فقط، وانما ما تؤديه بساتين النخيل من دور في تحسين البيئة، كونها تشكل الغطاء الفوقاني لحماية أشجار الفاكهة في المنطقتين الوسطى والجنوبية من العراق. وحتى وقت قريب كان العراق يتصدر الموقع الأول في تجارة التمور العالمية لعدد من أصناف التمور مثل الزهدي والحلاوي والساير والخضراوي والبريم والجباب وغيرها.

ورغم هذا الدلالات إلا أن عملية التصنيع اصبحت مشلولة تماماً لاستثمار هذه الثروة الوطنية بشكل أمثل لتطوير مجالات الإنتاج والتصنيع والتسويق، كذلك انسحب هذا التراجع على اعداد أشجار النخيل، وتدهور أسعار التمور، وما تعرضت له من أضرار نتيجة الحروب وشحة المياه وارتفاع نسبة الملوحة خاصة في بساتين المنطقة الجنوبية وأعمال تهريب الأصناف الجيدة إلى خارج البلد وهجرة اعداد كبيرة من المنتجين لهذه المهنة وغيرها، جعلت العراق في مستويات أدنى للدول المصدرة للتمور في الوقت الحاضر بعد ان كان المنتج الأول في العالم.

**المحور الأول
واقع زراعة النخيل وإنتاج التمور
وسبل التطوير**



المحور الأول: واقع زراعة النخيل وإنتاج التمور وسبل التطوير

1-1 لمحة عن واقع زراعة النخيل وإنتاج التمور في العراق:

تشير الدلائل التاريخية إلى انتشار زراعة النخيل في العراق وعلى نطاق واسع في المنطقتين الوسطى والجنوبية من العراق، وان معطيات الإحصاء في العراق الذي جرى في عام 1952م قد اظهر ان مجموع أشجار النخيل قد تجاوز الـ (32) مليون نخلة، بلغ عدد أشجار النخيل المثمر منها أكثر من (31.5) مليون نخلة، فيما بلغ مجموع الإنتاج (410) ألف طن، وبمعدل إنتاجية بلغ (12-20) كغم/نخلة للصنف برحي. وبلغ عدد النخيل في العراق عام 1968م بحدود (29.9) مليون نخلة فيما بلغ الإنتاج (380) ألف طن، واستمر التدهور بشكل كبير جدا خلال عقدي السبعينات والثمانينات ليصل عدد أشجار النخيل إلى أقل من (16) مليون نخلة، فيما بلغ الإنتاج (488) ألف طن بمعدل إنتاجية بلغ (33.3) كغم/ نخلة عام 1989م. ويعود السبب في ذلك إلى اضرار الحرب وشحة المياه وارتفاع نسبة الملوحة خاصة في بساتين المنطقة الجنوبية وأعمال التهريب للأصناف الجيدة وهجرة اعداد كبيرة من المنتجين لهذه المهنة والاهمال الكبير في عمليات الزراعة والخدمة فضلاً عن تدهور أسعار التمور وعدم وجود الخدمات التسويقية والتصديرية للتمور المنتجة والضعف الفني والتقني لعمليات كبس وتصنيع التمور وفقدان المخازن العادية والمبردة، كما ارتباك وعطل النظام التسويقي كاملا لهذه السلعة، اضافة إلى انتشار الأمراض والحشرات. ويمكن تشخيص أسباب التدهور التي اثرت بشكل كبير على اعداد وإنتاج التمور بالآتي:

- الاهمال وقلة العناية بأشجار النخيل، وعدم العناية باجراء العمليات الزراعية (التسميد، المكافحة، الري، التنظيم، وغيرها) اما لندرة الايدي العاملة أو بسبب محدودية الإمكانيات للمزارعين المنتجين لارتفاع تكاليف هذه العمليات.

- ضعف في إجراءات الدعم للمنتجين والسياسة السعرية المتبعة، ما انعكس سلبا على العوائد المتأتية من النخيل، والتي لم تعد مجزية للمزارعين والمنتجين، مما ادى إلى تركهم واهمالهم لبساتين النخيل وتحولهم إلى زراعة محاصيل زراعية أكثر ربحية أو الانتقال للعمل كعمال في المعامل والمصانع لتأمين حاجاتهم المعيشية.

- شحة مياه الري وارتفاع نسبة الملوحة وخاصة في المناطق الجنوبية وانعدام أو تعطل أو توقف قنوات الصرف (المبازل) عن العمل، وعدم استخدام الري المقتن (منظومات الري بالتنقيط).

- كوارث الحروب التي ادت إلى اتلاف مساحات واسعة من بساتين النخيل وعلى الأخص في مناطق شط العرب الذي يعد الأكثر كثافة بالنخيل، والآثار السلبية للحرب بعد عام 2003م

وما رافقهما من تدمير للبنى التحتية وتوقف برامج الخدمات وحرق مساحات واسعة من البساتين.

- ان معظم حيازات أراضي بساتين النخيل ذات مساحات صغيرة مما يقلل من فرص الاستفادة من أساليب الإنتاج الحديثة وخاصة استخدام المكننة الزراعية في مجال الري والتسميد والمكافحة والتلقيح والجني وغيرها.

تشير الدراسات والاحصائيات إلى ان الإنتاج العالمي بلغ (7) مليون طن عام 2005م، وقد تراجع إنتاج التمور في العراق على المستوى العالمي حيث بلغ نحو (404) ألف طن شكل نسبة (9.7%) من الإنتاج العالمي، وبذلك اصبح ترتيب العراق الخامس بالنسبة لإنتاج التمور عالمياً، بعد كل من مصر بنسبة (17.5%) والسعودية (13.2%)، و إيران (13.2%)، و دولة الإمارات العربية المتحدة (11.4%)، اما عام 2007م فقد تراجع ترتيب العراق إلى المرتبة السابعة على مستوى العالم بكمية إنتاج بلغت نحو (400) ألف طن شكلت نسبة (6%) من الإنتاج العالمي، جدول رقم (1).

جدول رقم (1). إنتاج التمور في العالم لعام 2007م

ت	الدولة	كمية الإنتاج (ألف طن)	الأهمية النسبية (%)
1	مصر	1120	15.8
2	إيران	920	13.0
3	السعودية	830	11.7
4	الإمارات	760	10.7
5	باكستان	650	9.2
6	الجزائر	420	5.9
7	العراق	400	5.6
8	السودان	330	4.7
9	عُمان	238.6	3.4
10	ليبيا	140	2.0
11	تونس	122	1.7
12	الصين	120	1.7
13	الولايات المتحدة	17.6	0.2
14	أخرى	1014	14.3
	المجموع	7082.2	100.0

Source: 2007 comtrade- fao stat-eurostat

2-1 مساحات بساتين النخيل واعداد العاملين وأهم أصناف التمور:

يعمل أكثر من (130) ألف مزارع من أصحاب البساتين وعوائلهم اضافة إلى حوالي (250) ألف عامل خلال فترة التلقيح والجني و التسويق في هذا المجال، علماً ان معظم بساتين النخيل تمتاز بصغر مساحة الوحدة الإنتاجية وتفتتها، حيث يبلغ معدل مساحة البستان الواحد من (2.5 – 3) دونم كما ان هنالك عدد كبير من بساتين النخيل والحمضيات أو بساتين النخيل والنفضيات والتي تزرع لأغراض حماية أشجار الفاكهه المختلفة أو المحاصيل الأخرى من درجات الحرارة العالية والظروف البيئية، ويوجد نمطين سائدين لزراعة بساتين النخيل بالعراق اذ توجد بساتين متخصصة بأشجار النخيل وتشكل نسبة (41.1%) بواقع (128) شجرة للبستان، اما البساتين المختلطة (نخيل وفواكه فهي تشكل نسبة (40%) من مجموع البساتين بواقع (700) شجرة في الدونم وبمتوسط مساحة (6.5) دونم للبستان (الدونم في العراق يساوي 2500م²، أي ربع هكتار)، جدول رقم (2).

جدول رقم (2). مساحات البساتين و اعداد المزارعين لسنة 2007م

ت	المحافظة	مساحة البساتين (دونم)	اعداد المزارعين
1	نينوى	18300	644
2	كركوك	5017	817
3	صلاح الدين	157371	10643
4	ديالى	118242	25543
5	الأنبار	51316	3650
6	بغداد	166185	6405
7	بابل	65065	16860
8	كربلاء المقدسة	130440	14609
9	النجف الأشرف	31739	8994
10	الديوانية	25768	3732
11	واسط	38450	4284
12	المتن	12330	3877
13	ذي قار	40467	18878
14	ميسان	12330	987
15	البصرة	41808	10819
	المجموع	914828	130742

المصدر: من اعداد الباحث استنادا إلى البيانات المتاحة في:

- 1- الجهاز المركزي للإحصاء- المجموعة الإحصائية السنوية لسنة 2007م، بغداد 2008م.
- 2- د. أحمد شهاب شاكر- القطاع الزراعي في العراق، دراسة غير منشورة، بغداد 1992م، ص 115-123.

وتشير البيانات إلى ان الإنتاج يتركز في محافظات بابل، كربلاء، البصرة، ديالى، وبغداد وتحتل محافظة بابل في منطقة الفرات الأوسط المرتبة الأولى في اعداد النخيل وبمعدل (1.376) مليون نخلة، وكما موضحة في الجدول رقم (3).

جدول رقم (3). أشجار النخيل ومتوسط الإنتاجية والإنتاج لسنة 2006م

% من إجمالي الإنتاج	إجمالي الإنتاج	متوسط إنتاجية النخلة** كغم/نخلة	عدد أشجار النخيل			المحافظات Governorate
			في مرحلة الإنتاج	لم تبلغ مرحلة الإنتاج	إجمالي*	
0.01	54	64.9	832	419	1548	كركوك
11.9	51617	50.7	1017808	132593	1218152	ديالى
9.0	38849	65.0	597908	44498	655639	الأنبار
12.3	53198	60.5	879513	219792	1231174	بغداد
15.2	65879	58.4	1127557	183452	1376643	بابل
12.4	53732	46.7	1154457	141423	1344993	كربلاء
7.4	32182	79.9	402675	100364	543525	واسط
2.3	9805	69.3	141506	49995	214592	صلاح الدين
5.6	24291	54.5	445709	58709	522257	النجف
3.6	15546	43.8	355042	49801	426570	القادسية
3.1	13229	37.9	352170	113587	517545	المنثى
4.7	20199	48.7	414388	118960	584509	ذي قار
1.3	5425	44.0	123346	19325	149682	ميسان
11.2	48354	55.9	86528	160205	1091736	البصرة
100	432360	54.9	7878193	1393123	9878565	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء- تقرير إنتاج التمور لسنة 2006م، بغداد 2007م.
*يمثل إجمالي عدد الأشجار في مرحلة الإنتاج + التي لم تبلغ مرحلة الإنتاج + المغروسة في عام 2005م.
**يمثل حاصل قسمة كمية الإنتاج على عدد النخيل في مرحلة الإنتاج.

وتمتاز تمور العراق بتعدد أصنافها حيث وصف عبد الجبار البكر في كتابه الصادر عام 1972م حوالي (629) صنفاً بالإضافة إلى اعداد كبيرة من الأصناف غير الموصفة كلها تختلف من حيث صفات الثمرة والشجرة. وفيما يلي أسماء الأصناف التجارية المهمة في العراق والمنتشرة في مختلف مناطق زراعة النخيل: زهدي - خستاي - حلاوي - خضراوي بصرة - خضراوي بغداد (مندلي) - ساير (أسطة عمران) - بريم - برحي - مكتوم - ديري - أشرسي - تبرزل - جبجاب - خيارة - سكري - شكر - شويثي أصفر - شويثي أحمر - قنطار - مطوك - مير حاج - برين - حساوي - بادمي (دكل) - قيطاز

– نهير السلي – بيدرية – خصاب – أم البلابيز – أشقر . والمهمة منها هي الزهدي – الخستاوي – الحلاوي – الخضراوي – السابر والتي يشكل إنتاجها نحو (80%) من مجموع إنتاج الأصناف الكلية للتمور العراقية، جدول رقم (4).

جدول رقم (4). أشجار النخيل حسب الأصناف لسنة 2006م على مستوى العراق

%	Total Production (tons)	Average Palm productivity (kg)*	Palms in production stage	Total Palms number	Variety
5	4	3	2	1	
63.1	273016	56.5	4842905	5564872	Zahdi
10.7	46093	53.8	857013	1073893	Khistaui
3.4	14744	46.0	320739	419400	Sayer
3.9	16736	41.9	399014	517185	Khadrawi
4.1	17652	50.6	349086	445773	Hillawi
2.2	9469	60.4	156869	229601	Deary
12.6	54650	57.4	952567	1627841	Others
100.0	432360	54.9	7878193	9878565	S. Total
-	-	-	445210	497544	Male palms
-	-	-	8323403	10376109	Total

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء- تقرير إنتاج التمور لسنة 2006م، بغداد 2007م.
*إنتاجية النخلة يساوي حاصل قسمة إجمالي الإنتاج (العمود 4) على عدد النخيل الأنث في مرحلة الإنتاج (العمود 2)، والنتج يضرب في ألف لتحويله من طن إلى كغم.

وتوجد أصناف من الذكور معروفة النوعية ومنتخبة وموصفة وهي الغنامي الأحمر، الغنامي الأخضر، الخكري الوردية، الخكري العادي، الخكري السميبي، الخكري الكريظلي، الغلامي، والرصاصي.

وتتميز مناطق العراق المختلفة بوجود أصناف لكل منها، حيث تنتشر أصناف السابر والحلاوي والخضراوي والجباب والديري والشويثي والبرحي والبريم والخصاب في المنطقة الجنوبية، وأصناف الزهدي والخستاوي والبرين والتبرزل في المنطقة الوسطى، وتوجد أصناف الإشرسي والجوزي وميرحاج في المناطق الحدودية الشرقية، كما توجد

أصناف أخرى مثل أم البلاليز في منطقة عين تمر في كربلاء، وتعتبر أصناف الخلوقي والخيارة والمبكار وتبرزل كبيس من أجود تمر المنطقة الغربية من العراق، وتشتهر محافظة ديالى بأصناف العبدلي والمكاوي والقيطاز، وفي محافظتي المثنى وذي قار تشتهر أصناف الشويثي والرميثة والقنطار. والجدول رقم (5) يوضح انتشار الأصناف التجارية في المناطق المختلفة من حيث إنتاج التمور، والجدول رقم (6) يبين متوسط إنتاجية النخلة في مرحلة الإنتاج لسنة 2006م حسب الأصناف والمحافظات.

جدول رقم (5). إنتاج التمور لسنة 2006م حسب الأصناف والمحافظات

Production (ton) الإنتاج (طن)								المحافظات
المجموع	أنواع أخرى	ديري	حلاوي	خضراوي	ساير	خستوي	زهدي	Governorate
Total	Others	Deary	Hillawi	Khadrawi	Sayer	Khistawi	Zahdi	
54	14	1	1	7	-	3	28	كركوك
51617	4634	176	80	993	166	8225	37343	ديالى
38849	5449	7	8	60	21	5434	27870	الأنبار
53198	5449	7	8	60	18	5434	42222	بغداد
65879	2847	238	99	515	90	7754	54336	بابل
53732	2557	51	18	235	46	6875	43950	كربلاء
32182	6758	334	314	1559	159	5561	17497	واسط
9805	1194	41	48	202	38	1872	6410	صلاح الدين
24291	1211	169	249	933	574	2064	19091	النجف
15546	751	188	263	499	143	725	12977	القادسية
13229	2848	681	339	570	702	516	7573	المثنى
20199	4657	3210	239	7541	3754	787	11	ذي قار
5425	811	417	83	1352	1237	368	1157	ميسان
48354	15470	3949	15903	2210	7796	475	2551	البصرة
432360	54650	9469	17652	16736	14744	46093	273016	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء- تقرير إنتاج التمور لسنة 2006م، بغداد 2007م.

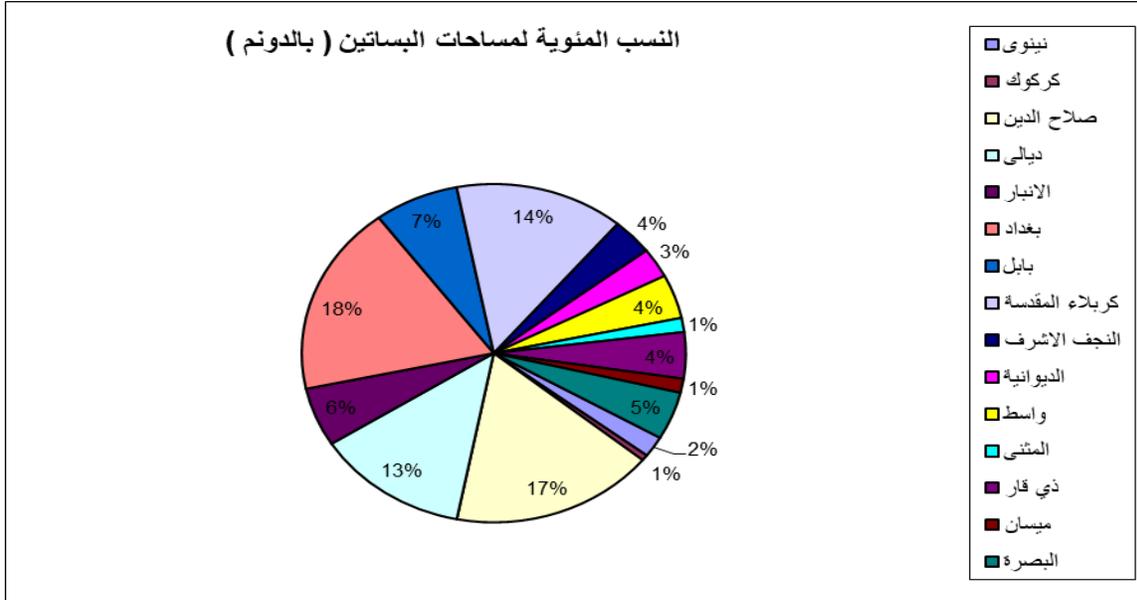
جدول رقم (6). متوسط إنتاجية النخلة في مرحلة الإنتاج لسنة 2006م
حسب الأصناف والمحافظات

المجموع Total	متوسط إنتاجية النخلة (كغم/شجرة)							المحافظات Governorate
	أنواع أخرى Others	ديري Deary	حلاوي Hillawi	خضراوي Khadrawi	ساير Sayer	خستاوي Khistawi	زهدي Zahdi	
64.9	63.6	62.5	71.4	74.5	-	49.2	67.0	كركوك
50.7	45.5	49.2	52.2	44.3	50.5	53.8	51.0	ديالى
65.0	53.5	46.4	54.1	43.7	56.5	55.7	70.3	الأنبار
60.5	53.5	46.4	54.1	43.7	48.4	55.7	62.3	بغداد
58.4	53.5	44.7	50.6	44.0	57.2	42.9	62.2	بابل
46.5	53.5	29.8	33.0	40.2	39.6	53.8	45.3	كربلاء
79.9	82.1	72.3	71.0	82.2	79.3	97.0	75.1	واسط
69.3	65.6	69.4	75.7	72.4	76.0	75.0	68.3	صلاح الدين
54.5	45.5	45.4	48.9	45.5	47.9	42.3	58.0	النجف
43.8	43.2	45.6	40.4	30.3	45.1	35.3	45.2	القادسية
37.6	35.5	56.0	33.4	16.3	33.4	30.5	42.9	المتنى
48.7	47.6	56.0	49.0	48.4	45.5	49.6	58.8	ذي قار
44.0	39.6	36.5	44.3	40.0	47.5	43.6	54.4	ميسان
55.9	76.3	76.0	51.1	30.3	46.8	62.6	48.9	البصرة
54.9	57.4	60.4	50.6	41.9	46.0	53.8	56.5	المجموع

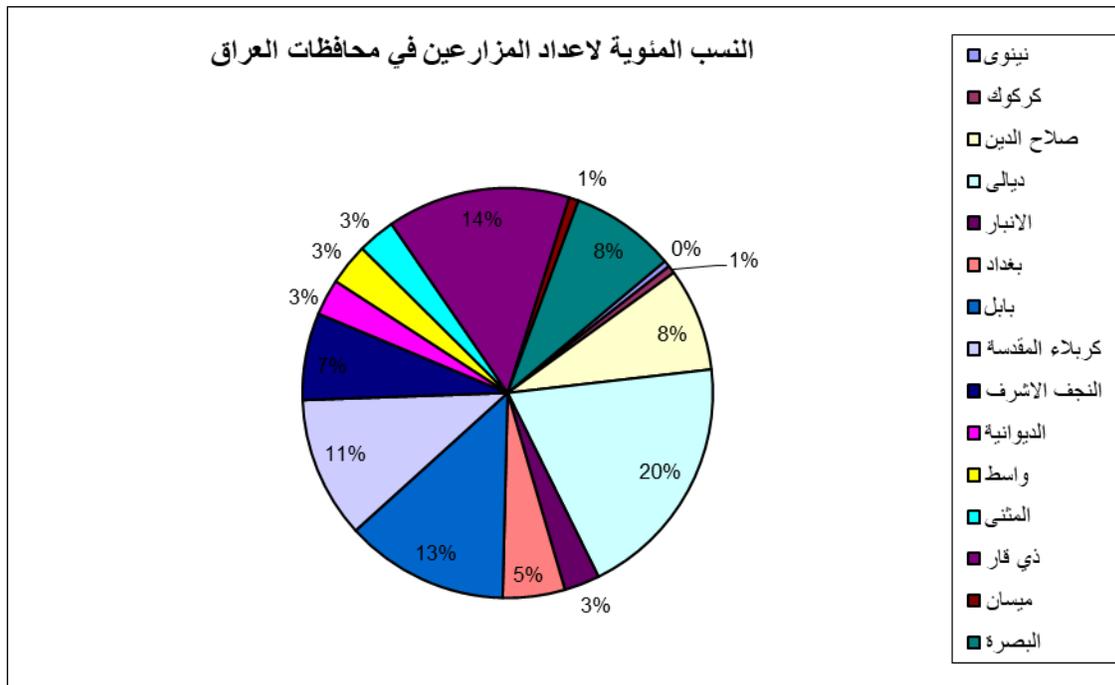
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء- تقرير إنتاج التمور لسنة 2006م، بغداد 2007م.

وتظهر الأشكال المرقمة (1- 13) النسب المئوية لمساحات البساتين واعداد المزارعين
وأصناف التمور في محافظات العراق لسنة 2008م.

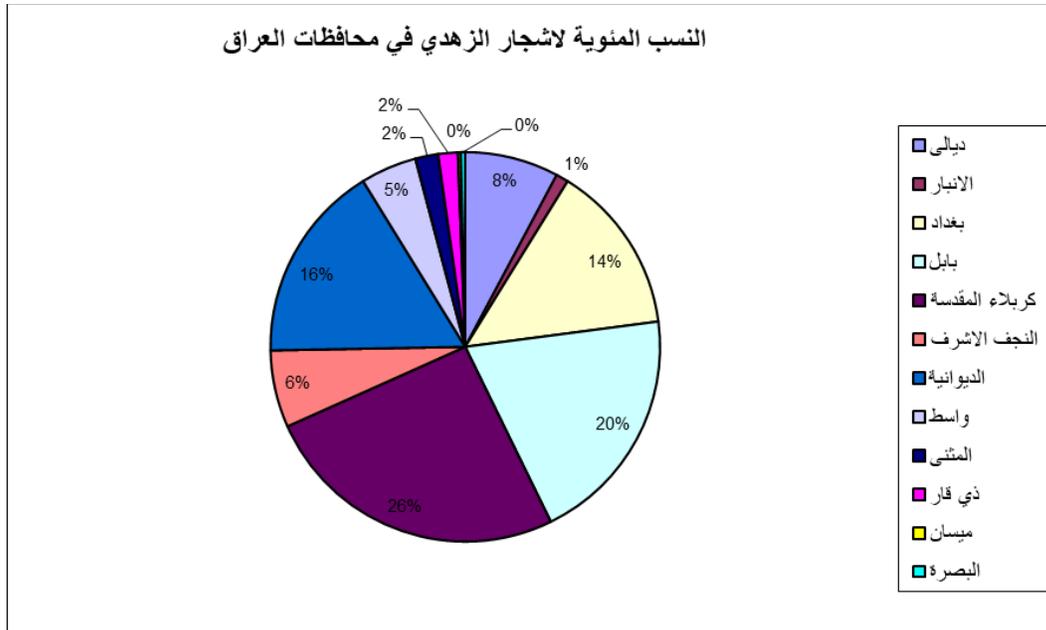
شكل رقم (1).



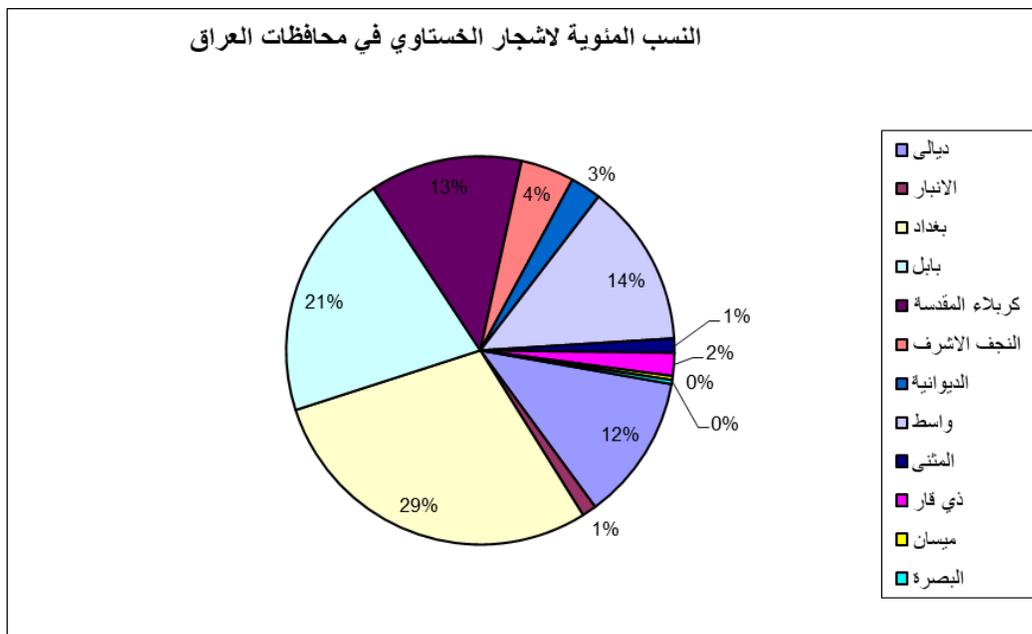
شكل رقم (2).



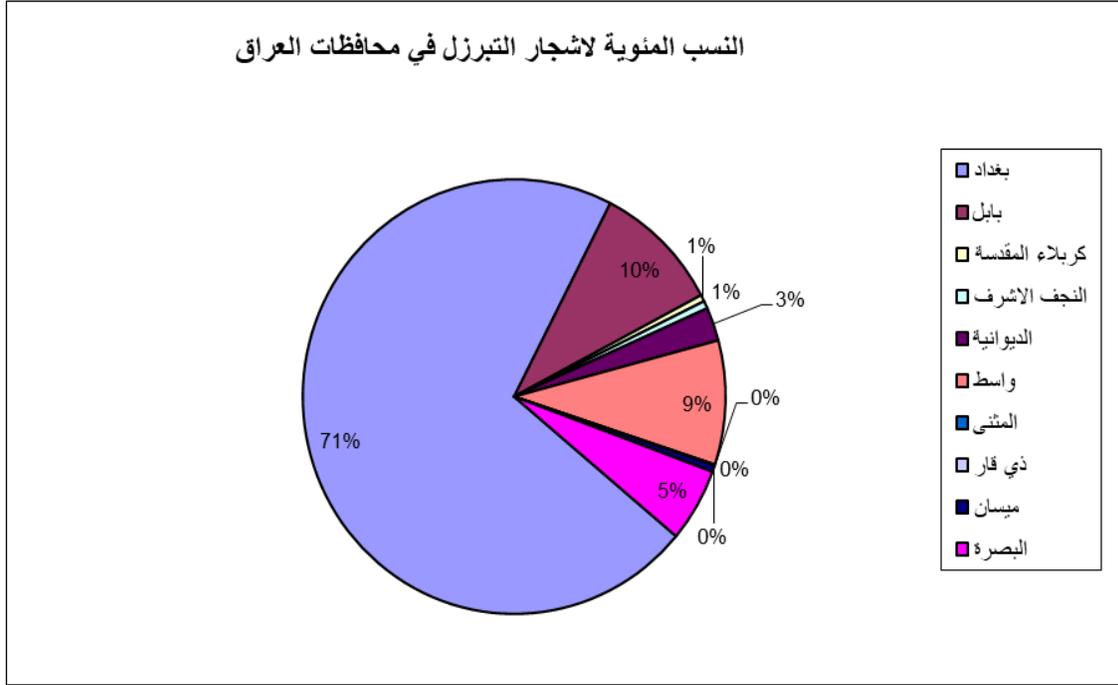
شكل رقم (3).



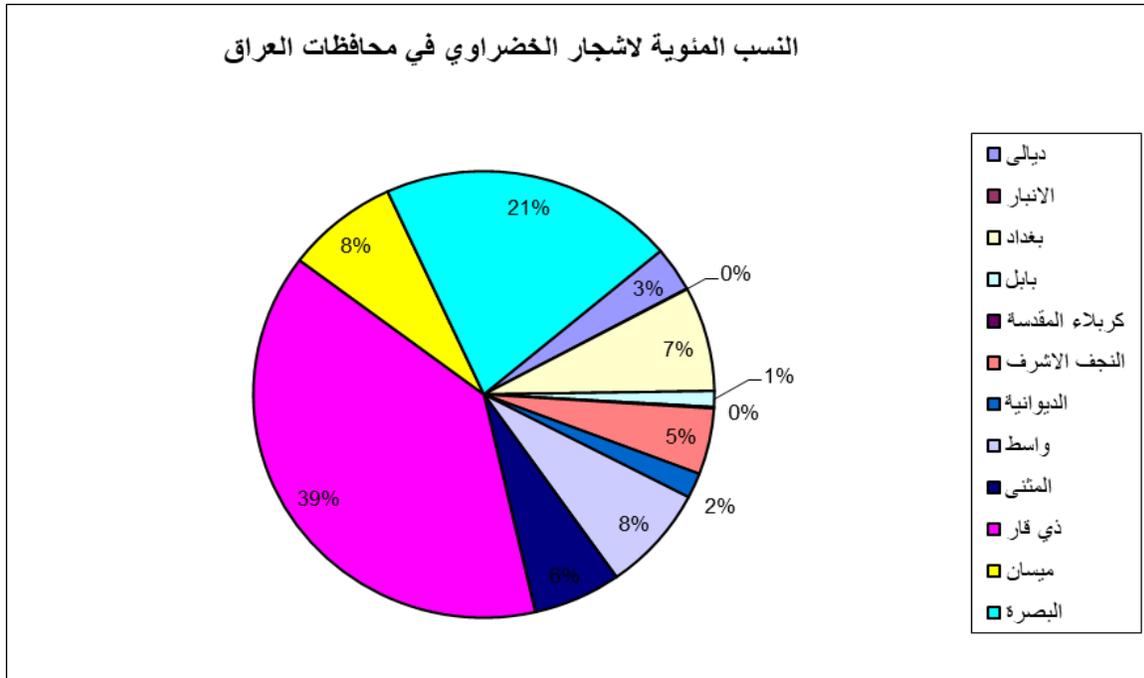
شكل رقم (4).



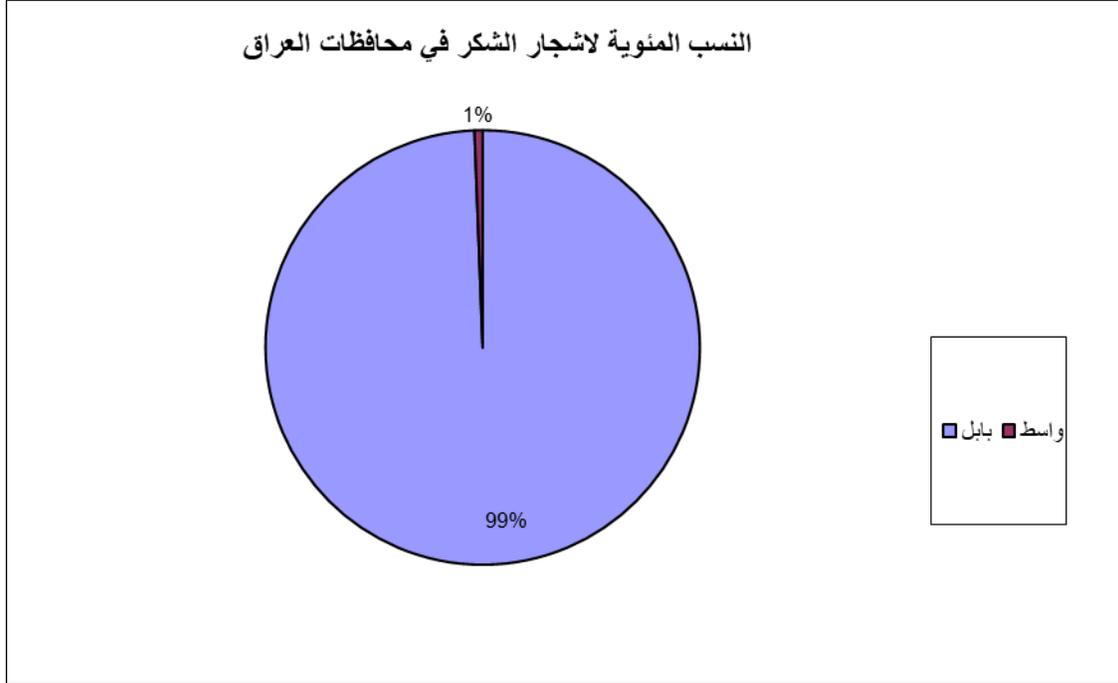
شكل رقم (5).



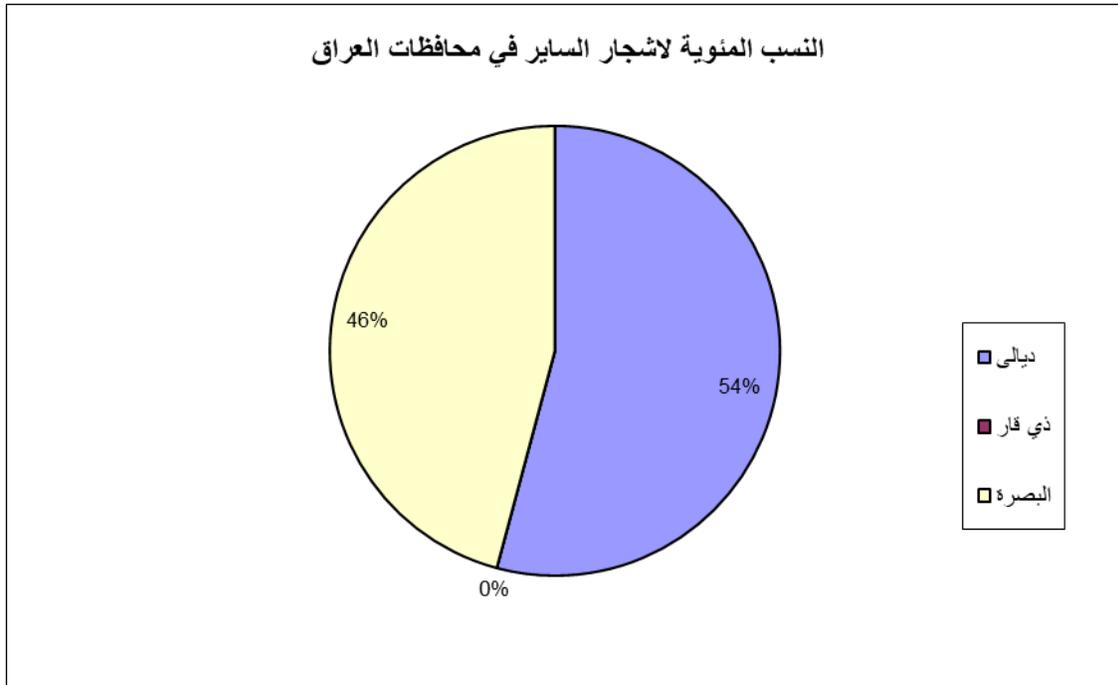
شكل رقم (6).



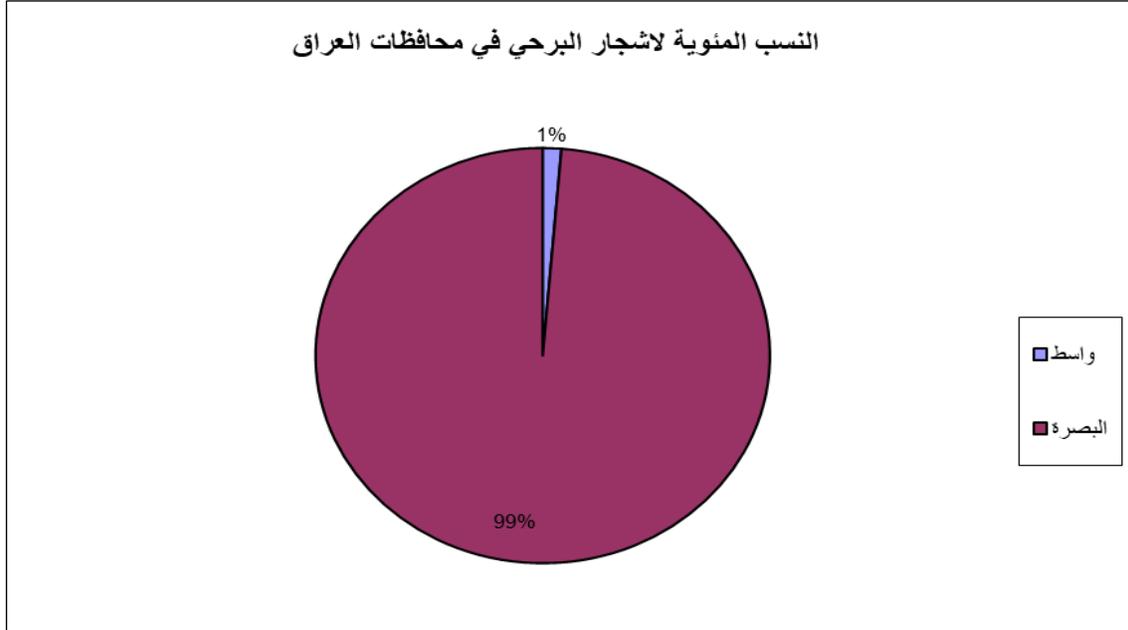
شكل رقم (7).



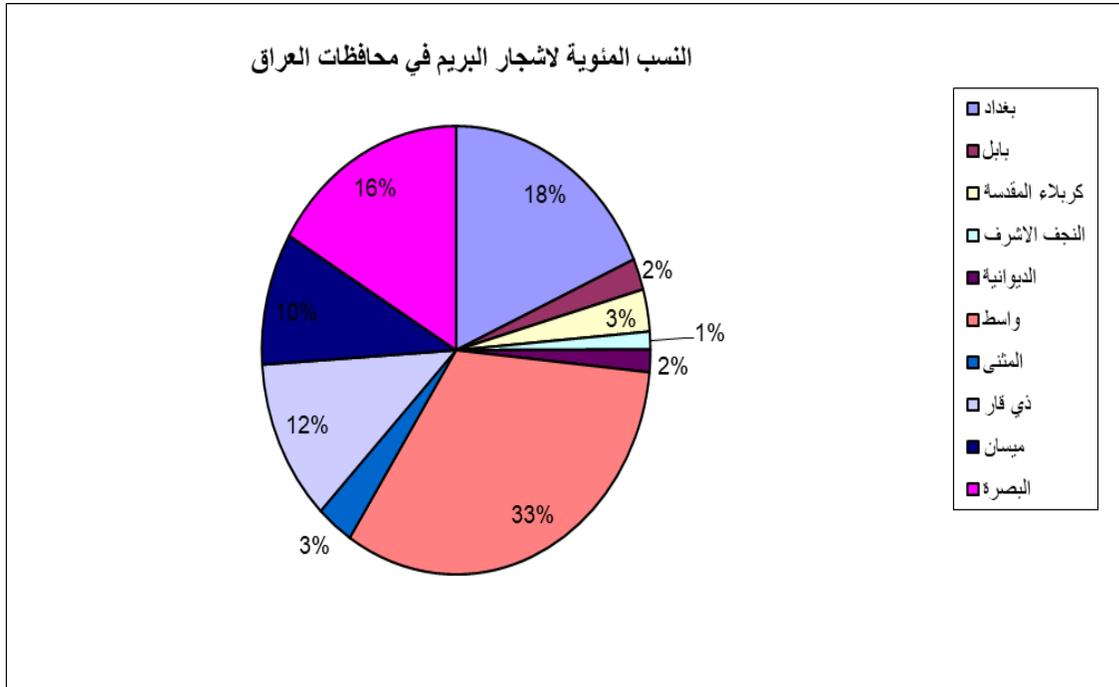
شكل رقم (8).



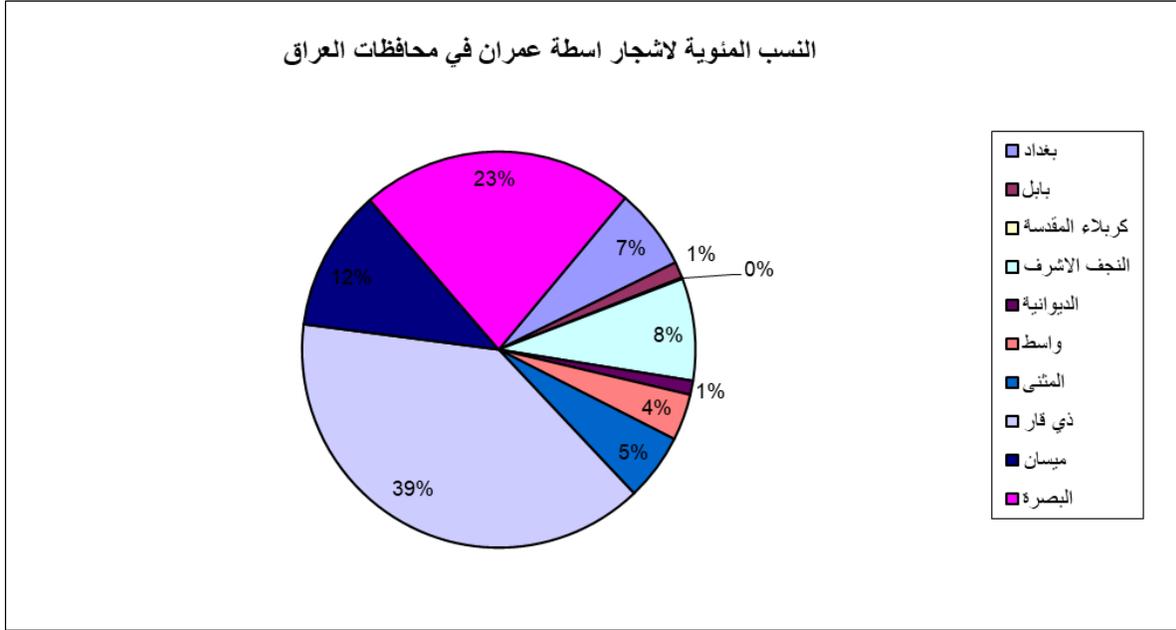
شكل رقم (9).



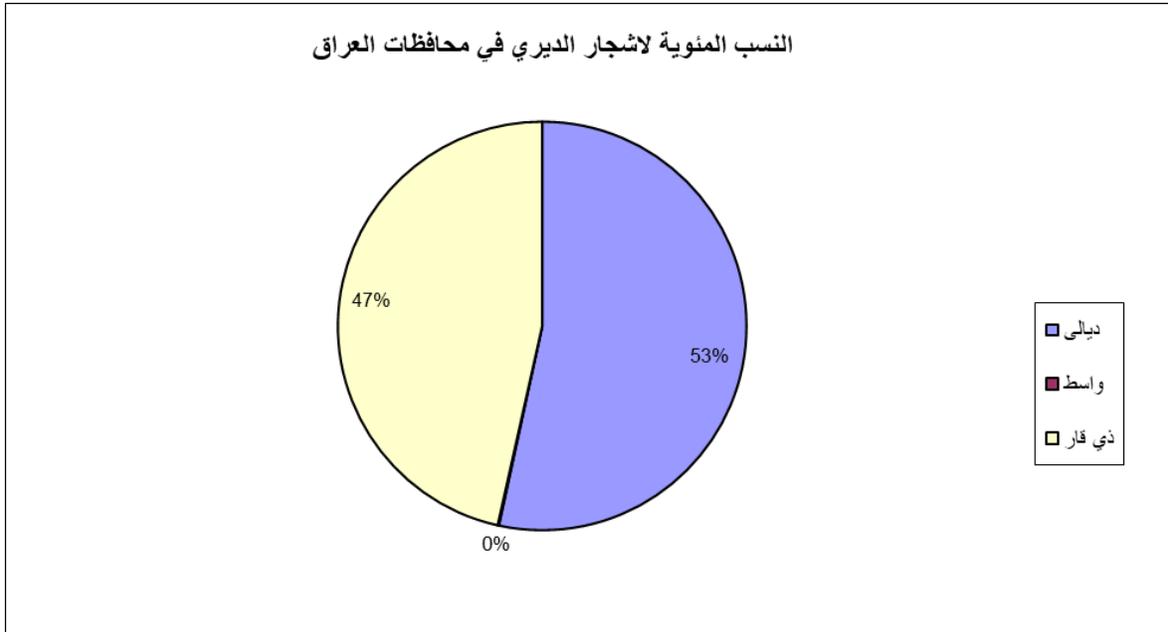
شكل رقم (10).



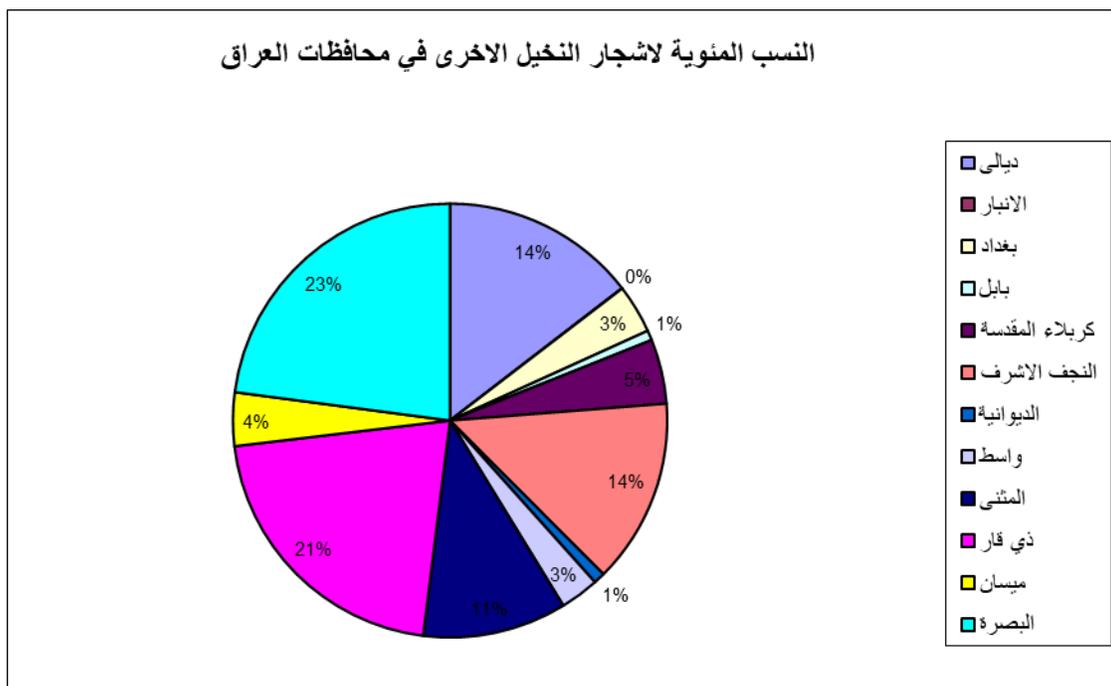
شكل رقم (11).



شكل رقم (12).



شكل رقم (13).



3-1 العوامل البيئية المؤثرة في زراعة أشجار النخيل:

تؤثر عوامل البيئة الزراعية (الايكولوجية) والظروف الطبيعية السائدة كالمناخ والتربة ووسطح الأرض والأمطار ودرجة الحرارة والرياح وغيرها من العوامل على زراعة ونشر زراعة النخيل في العراق، و مما تجدر الإشارة إليه ان هذه العوامل الطبيعية تكاد تكون متكاملة أو يتم بعضها الآخر، و لا يمكن نشر زراعة النخيل الا إذا توفرت كلها أو معظمها وكالاتي:

اولاً: المناخ:

تنمو وتثمر أشجار النخيل في المناخ ذو الحرارة المرتفعة والقليل الرطوبة والأمطار في فترة تكون الثمار ابتداءً من التلقيح وحتى نضج الثمار، ولكنها تنتشر في بقاع واسعة وأجواء متباينة دون ان تنتج ثمار جيدة وصالحة للاستهلاك البشري، حيث تعتبر عند ذلك شجرة زينة، ويعتبر خط عرض 35° هو الحافات الشمالية لزراعة النخيل التي تنتشر في المنطقتين الوسطى والجنوبية من العراق.

1- الحرارة: درجة الحرارة التي يبدأ عندها النمو الخضري (نمو السعف) (9.4°م) وللتزهير (18°م) وكلما ارتفعت الحرارة في نهاية الشتاء كان التزهير مبكراً وكذلك يكون نضج الثمار. ويبلغ معدل درجات الحرارة لأصناف النخيل المبكرة للفترة من شباط وحتى نهاية تشرين أول (21.1°م) لوصولها إلى مرحلة الرطب وللأصناف المتوسطة النضج (23.9°م) وللأصناف المتأخرة النضج (27.7°م). ويستفاد من مجموع الوحدات الحرارية خلال فترة الأثمار (فوق 18°م) لتمييز نجاح صنف معين في منطقة معينة، ويتحمل النخيل التقلبات في درجات الحرارة من (-15°م) إلى (51.6°م) وتحدث أضرار كبيرة إذا انخفضت إلى (-6.7°م) وتتفاوت الأصناف في درجة تحملها وكما يأتي حسب الترتيب التصاعدي: حلاوي، بريم، مكتوم، خضراوي، قنطار، ديري، برحي، ساير، خستاوي، أشرسى، زهدى.

2- الأمطار: تتطلب عملية إنتاج التمور جواً خالياً من الأمطار خلال فترة نمو ونضج الثمار، ويؤثر المطر على عملية التلقيح إذا حدث قبل 6 ساعات على إجراء العملية ويجب إعادة التلقيح، كما تسبب الأمطار حدوث عاهات كظاهرتي التشطيب واسوداد الذنب خلال مراحل نضج الثمار وتؤدي إلى حدوث تعفن وتحمض الثمار.

3- الضوء: تحتاج النخلة إلى أشعة الشمس المباشرة إذ إن سعتها لا يقوم بوظيفة صنع الغذاء بشكل جيد في الأماكن المظللة حتى في أشد المناطق حرارة.

4- الرياح: تقاوم النخلة الأعاصير الشديدة لامتلاكها جذع قوي مرن ومثبت في الأرض بجذور كثيفة، لذا يستخدم في الواحات لحماية الزراعات التحتية، وتسبب الرياح الشديدة بقاءً سوداء على الثمار نتيجة ارتطامها بالسعف، وكذلك تسبب تدني نوعية الثمار بسبب تلوثها بالرمال أو جفاف جزء من الثمرة نتيجة الرياح الجافة كما في حدوث ظاهرة أبو خشيم في ثمار صنف الحلاوي.

ثانياً: التربة والملوحة:

ينمو النخيل في مختلف أنواع الترب، ولكن أحسنها هي الترب العميقة والجيدة الصرف والمزيجية وتعتبر ضفاف الأنهار ممتازة لنمو النخيل. وإن ارتفاع نسبة الملوحة في التربة وفي ماء الري يؤدي إلى ضعف النخلة وقصر عمر السعف وقلة إنتاج الثمار.

1-4 العمليات الزراعية المستخدمة في زراعة أشجار النخيل:

أولاً: إنشاء بساتين النخيل:

تنتخب مواقع لإنشاء بساتين النخيل بالقرب من طرق المواصلات ومصدر المياه، ويجري اختيار الأصناف الملائمة للمنطقة مع زراعة (4%) من الذكور ذات النوعية الجيدة. اما مسافات الزراعة فأنها تعتمد على نوعية التربة ووفرة عناصرها الغذائية، وتقرب المسافات في الترب غير الغنية بالعناصر الغذائية والتي يكون النمو فيها ضعيف بسبب انتشار الملوحة فيها أو قلة مياه الري، والمسافة المناسبة للزراعة هي (10 × 10) متر.

ثانياً: الري:

تحتاج أشجار النخيل إلى كميات كبيرة من مياه الري تقدر بحوالي (175) متر مكعب سنوياً للنخلة، وتزداد الحاجة قبل وأثناء فترة نمو وتطور الثمار التي تتوافق والاجواء الحارة وحتى بعد الجني وذلك لتكون الأزهار الجديدة (الطلع الجديد)، وتحمل النخلة العطش إلى حد كبير.

اما طرق الري فتجري بواسطة الري السطحي من نهري دجلة والفرات وشط العرب والأنهار الأخرى، إضافة إلى استخدام المياه الجوفية بحفر الآبار الارتوازية في بعض المناطق الصحراوية، ومؤخراً تم استخدام الري بالتنقيط بشكل محدود وخاصة في محطات النخيل.

ثالثاً: التسميد:

تحتاج النخلة الواحدة سنوياً لتكوين السعف والاجزاء الخضرية الأخرى (عدا الجذع والجذور) وإنتاج (45) كغم من التمر إلى ما يقارب (600) غم نتروجين و (420) غم فسفور و (225) غم بوتاسيوم، وتستجيب النخلة بشكل كبير للأسمدة النتروجينية في التربة الخفيفة، ويمكن تحديد (2-3) كغم سنوياً من النتروجين للنخلة البالغة في معظم أنواع الترب.

يجري التسميد في المنطقة الجنوبية للنخيل بالأسمدة الحيوانية (العضوية) كل (4-5) سنة وبكمية (100-300) كغم/النخلة في الخريف، اما في المناطق الأخرى حيث تكثر الزراعات البيئية لأشجار الفاكهة فأن التسميد يجري سنوياً بالسماذ العضوي والكيميائي لهذه الأشجار وتستفاد النخلة من ذلك عرضياً.

رابعاً: أكثر النخيل: يمكن أكثر شجرة النخيل بالطرق الآتية:

- 1- التكاثر الجنسي (بالبذور – النوى): وهي من الطرق السهلة للأكثار وذلك لتوفر البذور بصورة مستمرة وعدم الحاجة إلى مستلزمات معقدة لتطبيقها، ويلجأ إلى هذه الطريقة عندما تكون الحاجة ملحة إلى الأصناف الجديدة أو الزراعة في المناطق الحدية، أو لعدم توفر الفسائل أو للأغراض الصناعية وغيرها، علماً بأن الناتج من الأنث لا يكون مطابقاً للنخلة الأم.
- 2- التكاثر اللاجنسي أو الخضري (الفسائل): وتعتبر الفسائل الطريقة المعتمدة حالياً لإكثار النخيل، وذلك لكونها تكون مطابقة للنخلة الأم.
- 3- الأكثار بطريقة زراعة الأنسجة: وهي طريقة حديثة للأكثار وتجري عن طريق زراعة القمة النامية أو البراعم الابضية للنخلة أو الفسيلة أو الفسائل الهوائية (الرواكيب)، وتزرع في أوساط غذائية صناعية وعن طريق حث هذه البراعم على التضاعف وتكوين النباتات المطابقة للنخلة الأم. ومن فوائد هذه الطريقة الحصول على أعداد كبيرة من الفسائل وبفترة زمنية أقل من طريقة الأكثار الخضري، إضافة إلى كون هذه الفسائل تكون خالية من مسببات المرضية. وتوجد حالياً مختبرات تعمل في نطاق بحثي لإنتاج عدد من الأصناف العراقية.

5-1 عمليات خدمة أشجار النخيل:

وهي مجموعة من العمليات الضرورية واللازمة لخدمة أشجار النخيل، وان عدم اجرائها تؤثر على إنتاجية أشجار النخيل، ومعظمها تؤدي يدوياً بواسطة المنتجين أو العمال الزراعيين، وتعد هذه العمليات مكلفة اقتصادياً، وتعمل على رفع كلف الإنتاج للتمور المعدة للتسويق الداخلي والخارجي، وتشمل التقليم، التلقيح، التركيس أو التدلية، الخف، الجني ونقل الحاصل، وفيما يأتي وصف موجز لهذه العمليات:

أولاً: التقليم:

وتشمل عمليات قطع السعف وإزالة الأشواك وإزالة قواعد السعف (الكرب) التكريب وإزالة الرواكيب. والتقليم من عمليات الخدمة المهمة لتسهيل عملية صعود المزارع لإداء عملية التلقيح أو الجني كما ان إداؤها يساعد في تقليل الإصابة بالحشرات الضارة، وتجري هذه العملية في الشتاء والربيع.

ثانياً: التلقيح:

وهي من أهم العمليات الضرورية التي تجري في بساتين النخيل، للحصول على إنتاج جيد من التمور، ولكون النخيل ثنائي المسكن، عليه لا بد من نقل حبوب اللقاح من الأشجار المذكورة إلى طلع الأشجار المؤنثة لاتمام حدوث الاخصاب. ويختلف موعد

التلقيح حسب الظروف المناخية وخلال الأشهر شباط/فبراير إلى نيسان/أبريل. ويجري التلقيح يدوياً أو ميكانيكياً باستخدام ملحقات آلية بسيطة.

ثالثاً: التركيس أو التدلية:

وهي عملية سحب العذوق وتدليتها وتوزيعها على قمة النخلة بانتظام قبل ان تتصلب عراجينها (ساق العذوق)، أو تربط العذوق الثقيلة بسوق السعف القريبة أو يوضع كل عذوق على سعفة، اما التدلية فأنها تجري في بداية الارطاب وبعد ان تصبح العراجين قادرة على حمل العذوق دون ان تنكسر، ومن فوائد التدلية تقليل تساقط الثمار الناضجة وتنظيف العذوق من الثمار المتعفنة والحشف والغبار.

رابعاً: الخف:

تساعد عملية الخف على الموازنة بين غلة النخلة ومقدرتها على الإنتاج، وتتمثل فائدتها في زيادة حجم الثمار وتحسين نوعيتها والتبكير في النضج وزيادة تهوية الثمار وتقليل فرص المقاومة، ويجري الخف بتقليل عدد العذوق أو تقليل عدد الأزهار أو الثمار من كل عذوق.

خامساً: الجني:

وهي من العمليات المهمة وفيها يجري قطف التمر بمرحلة الخلال والرطب بشكل منفرد، أي جمع كل ثمرة على انفراد أو بقطع العذوق بكامله حسب متطلبات السوق، واختلاف الأصناف. وتختلف الأصناف في موعد نضجها وبالتالي جنيها حسب الظروف المناخية. أذ تحتاج المناطق الجافة إلى فترة أقل لنضجها من غيرها. وتقسم التمور التامة النضج حسب قوامها إلى تمور مائعة، وهي تستهلك رطباً فقط وتمور لينة وهي التي تستهلك رطباً أو تمراً وتصلح للكبس، وإذا تركت على النخلة فأنها تجف، وأخيراً تمور جافة وهذه تستهلك بحالة القسب (جافة) وهذا يسهل حفظها ونقلها في مختلف العبوات. وتتطلب عملية الجني عناية كبيرة عند الجمع والتداول.

سادساً: نقل الحاصل:

وهي عملية نقل التمور من البستان إلى مركز الاستلام أو أسواق الجملة، وتجري هذه العملية اما بدون تعبئة (فل) في سيارات النقل أو في صناديق بلاستيكية أو أكياس كبيرة سعة (20-25) كغم وخاصة للصنف الزهدي، اذ يجري اعدادها للتصدير بعد تعقيمها وتنظيفها، اما الارطاب فتنقل من البستان إلى أسواق الجملة بسلال مصنوعة من أغصان الأشجار أو من خوص النخيل أو تسوق في علب كرتونية سعة (2-5) كغم لغرض الخزن المبرد.

6-1 الآفات الزراعية التي تصيب النخيل والتمور:

تصاب أشجار النخيل والتمور بأعداد كبيرة من الآفات الزراعية (الحشرات والأمراض) والتي تتطلب اجراء المكافحة الكيماوية عليها اما بالمكافحة الأرضية أو الجوية لتقليل الاضرار والخسائر الاقتصادية. وتشمل الإصابة بالآفات التالية:

- | | |
|---|---|
| Ommatissus binotatus lybicus Bergevin | -1 حشرة دوباس النخيل |
| Ephestia kuehniella zall | -2 حشرة الحميرة |
| Palm stem Borer Jebusaea hammerschmidti
Reicha (=Pseudophilus testaceus)
(Coleoptera, Cerambycidae) | -3 حفار ساق النخيل ذو
القرون الطويلة |
| Oryctes elegans Prell (Coleoptera, Scarabaeidae) | -4 حفار عذق النخيل |
| (Parlatoria blanchardii (Targ.) (Coccidae) | -5 حشرة النخيل القشرية |
| Ephestia cautella | -6 سوسة التمر أو عثة التين |
| Oligonychus=(Paratetranychus)
afraziaticus Mcgreger | -7 الحلم / عنكبوت الغبار (حلم الغبار) |
| Mauginiella scaettae Cav | -8 مرض خياس طلع النخيل يسببه الفطر |
| Thielaviopsis paradoxa (De Seyn.) Hohn | -9 تعفن القمة النامية يسببه الفطر |

7-1 سبل زيادة أعداد النخيل وتطوير إنتاج التمور:

لقد تم الإشارة في مقدمة الدراسة إلى تعرض هذه الثروة الوطنية والقومية إلى العديد من الظروف البيئية والطبيعية وكوارث الحروب فضلاً عن ضعف السياسة الزراعية الموجهة لتطوير ومعالجة تدهور أعداد النخيل، والتي يمكن إيجازها بأهم الاسباب الآتية:

- 1- الأهمال وقلة العناية بأشجار النخيل، وعدم العناية بأجراء العمليات الزراعية (التسميد، مكافحة، الري المنتظم وغيرها) وعمليات الخدمة اللازمة (التلقيح، التكريب، التركيس وغيرها) اما لندرة الأيدي العاملة المتدربة أو بسبب محدودية الامكانيات للمزارعين المنتجين، لارتفاع تكاليف هذه العمليات.
 - 2- ضعف في اجراءات الدعم والسياسة السعرية المتبعة، مما انعكس سلباً على العوائد المتأتية من النخيل، والتي لم تعد مجزية للمزارعين والمنتجين، مما ادى إلى ترك المزارعين واهمالهم لزراعة النخيل وتحولهم إلى زراعة محاصيل زراعية أكثر ربحية، أو التحول إلى العمل في المعامل والمصانع لتأمين الحاجات المعاشية.
 - 3- شحة مياه الري وارتفاع نسبة الملوحة وخاصة في المناطق الجنوبية وانعدام أو تعطل وتوقف المبالز، وعدم استخدام طرق الري المقنن (التنقيط).
 - 4- كوارث الحروب التي ادت إلى اتلاف مساحات واسعة من بساتين النخيل، وعلى الاخص مناطق شط العرب الذي يعد الأكثر كثافة بالنخيل، والآثار السلبية لحرب عام 2003م وما رافقها من تدمير للبنى التحتية وتوقف برامج الخدمات وحرق مساحات واسعة من بساتين النخيل.
 - 5- معظم حيازات الأراضي للنخيل صغيرة مما يعرض فرص الاستفادة من أساليب الإنتاج الحديثة وخاصة استخدام المكننة الزراعية في مجال التسميد والمكافحة والتلقيح وغيرها.
- ولاجل النهوض بواقع تدهور أشجار النخيل فقد قامت وزارة الزراعة بأستحداث الهيئة العامة للنخيل بموجب الأمر الوزاري المرقم (275) في 2005/2/1م للقيام بمهام تطوير ونشر زراعة النخيل في مختلف مناطق العراق الملائمة لزراعته وباستخدام التقانات والتوصيات العلمية الزراعية، وعن طريق تطبيق وتنفيذ مجموعة من المشاريع الإنتاجية والإرشادية وبما يخفف زيادة في اعداد وإنتاج أشجار النخيل في السنوات القادمة، وهي كالاتي:

أولاً: مشروع انشاء بساتين أمهات النخيل:

ويهدف المشروع إلى زيادة اعداد النخيل الموجودة في العراق، من خلال توفير مادة الأكتار (الفسائل) والمحافظة على الأصناف النادرة من الانقراض، كذلك استخدام التقانات الحديثة بزراعة النخيل والعمل على ان تكون بساتين أمهات النخيل بنوك وراثية للأصناف العراقية واجراء التجارب والابحاث الهادفة لزيادة الإنتاجية وتحسين

النوعية، اضافة إلى الأهداف الإرشادية. ويكون ذلك عن طريق انشاء بساتين نخيل في (13) محافظة وبواقع (30) موقع مجموع مساحتها (4604) دونم (1151 هكتار) تزرع بكثافة نباتية مضاعفة على ان تشمل (80%) منها أصناف تجارية و (16%) منها أصناف نادرة و (4%) منها أفضل. وقد تم البدء بالزراعة في ربيع عام 2004م ويستمر ذلك لغاية عام 2011م، و يستمر العمل بإدامتها لغاية عام 2021م.

ثانياً: مشروع مشاتل الفسائل:

ويهدف المشروع بالدرجة الاساس إلى السيطرة على عمليات خدمة الفسائل المغروسة بوقت واحد لزيادة نسبة نجاح زراعتها وتقليل الهدر في الجهد والمستلزمات بغرض الحصول على فسائل ذات مواصفات جيدة يمكن زراعتها في الأرض المستديمة بنسبة نجاح عالية وبأسعار بيع جيدة والحصول على أشجار نخيل متماثلة في النمو. وتم تنفيذ (211) دونماً فيها (211) ألف فسيلة، وخطة عام 2007م هي أنشاء (5) دونمات أخرى في كل من الرزازة (كربلاء) والبرجسية (البصرة).

ثالثاً: مشروع تأهيل بساتين النخيل:

ويهدف المشروع إلى زيادة اعداد النخيل في العراق عن طريق قيام الهيئة بتجهيز أو توفير مبالغ فسائل النخيل للمزارعين بدلاً من النخيل الذي تعرض للدمار أو تقادم في العمر أو الذي اصيب بالآفات الزراعية واصبح اخلافه واجب، ووفق آلية اعدت لذلك. ويستمر العمل بالمشروع لمدة عشرة سنوات ابتداءً من عام 2007م وفي جميع محافظات العراق التي تنتشر فيها زراعة النخيل.

رابعاً: مشروع إرشادي لإدخال تقنية حديثة لزراعة النخيل وتسويق التمور:

ويهدف المشروع إلى أنشاء وحدات لتوضيب التمور وتعبئتها وتغليفها، وأنشاء خطوط إنتاجية للصناعات التي تعتمد على التمور، ووحدات استخلاص حبوب اللقاح وتعبئتها وتخزينها، ومختبرات للسيطرة النوعية، اضافة إلى توفير فرص لتدريب الكوادر الزراعية. ويتم ذلك عن طريق أنشاء (5) وحدات للتوضيب والإنتاج في محافظات (بغداد، بابل، واسط، ذي قار، البصرة)، وعلى مدى (7) سنوات، أذ تم تهيئة وتوفير المستلزمات لموقعين في بغداد وبابل لعام 2007م.

خامساً: مشروع زراعة وإنتاج فسائل النخيل المنتجة بالزراعة النسيجية المحلية والمستوردة:

ويهدف المشروع إلى زراعة الأنسجة النباتية من التقنيات التي استخدمت بشكل فعال لإنتاج نباتات خالية من الأمراض الفيروسية، كما أنها تقنية سريعة للحصول على اعداد كبيرة من الشتول بزمن قياسي وان مدة المشروع (5) سنوات تبدأ في عام 2007م.

سادساً: مشروع تشغيل آليات قالعات النخيل:

يهدف المشروع إلى توفير القالعات لخدمة نقل أشجار النخيل المزروعة في بساتين النخيل في الهيئة، وكذلك لخدمة اصحاب البساتين في انشاء البساتين الحديثة، وقد تم استلام (6) قالعات نخيل في عام 2007م وان مدة المشروع (5) سنوات، وقد تم توزيع القالعات في ثلاث مواقع رئيسية في بغداد، كربلاء، الناصرية، ويمكن استخدام القالعات في تشجير وتجميل الطرق.

سابعاً: مشروع تأهيل قطاع النخيل:

ويهدف المشروع إلى انشاء وتجهيز مختبرات الزراعة النسيجية والهندسة الوراثية وانشاء مختبر لـ IPM وانشاء وتجهيز مصنع صغير لتعبئة وتصنيع التمور لاغراض التدريب والسيطرة النوعية. وهذا المشروع يمول من قبل FAO-UNIDO.

ثامناً: مشروع لتطوير زراعة النخيل في العراق:

ويأتي هذا المشروع ضمن مبادرة دولة رئيس الوزراء لتطوير القطاع الزراعي لعام 2008م، ويهدف هذا المشروع إلى زيادة اعداد النخيل لسد النقص عن طريق استيراد اصناف النخيل المنتجة بالزراعة النسيجية كالبرحي و المكتوم و الحلوي و الخضراوي اضافة إلى الاصناف العربية المشهورة في الأسواق العالمية كالمجهول و دكلة نور و خلاص و نبوت سيف وغيرها واقلمتها للاجواء العراقية وزراعتها في مشاتل لحين توزيعها على المزارعين المتميزين والمستثمرين والمواقع الدائمة في محطات النخيل.

واستكمالاً لما ذكر أعلاه من سبل التطوير فإن لوزارة الزراعة دوراً كبيراً في تنمية وتطوير كافة المجالات الإنتاجية للنخيل لما تمتلكه من إمكانيات فنية ومالية في تفعيل الزراعة الحديثة للنخيل وصناعة وتسويق التمور (بالرغم من ان التسويق والتصنيع لمنتج التمور يقع خارج مهام وزارة الزراعة) وفي المجالات الآتية:

- 1- دعم المنتجين والمزارعين من خلال وضع نظام خاص للقروض والتسليف الموجه، مع الاستمرارية في دعم مستلزمات الإنتاج لبساتين النخيل وبما يمكن من تحقيق المحافظة على النخيل ورفع إنتاجية التمور.
- 2- اطلاق خطة استراتيجية لإعادة تصنيف وترتيب اصناف التمور، ودعم الاصناف التي لها جدوى اقتصادية وتجارية.
- 3- اطلاق حملة توعية وإرشاد لزراعة الاصناف المرغوبة في الاسواق العالمية واجراء عمليات الزراعة والخدمة وحسب التوصيات العلمية وتأهيل وتدريب المنتجين والمزارعين ببرامج التسميد والمكافحة والتلقيح وغيرها.
- 4- المساعدة في إيجاد الصيغ التعاونية المناسبة لتأسيس تنظيمات وجمعيات متخصصة لمنتجاتي ومسوقي التمور ودعمها للدور الكبير الذي يمكن ان تلعبه في هذا النشاط.
- 5- تشجيع الاستثمار في إقامة المخازن المبردة والمصانع الصغيرة لمنتجات التمور.
- 6- توفير مياه الري، وتطوير طرق الري الحديثة وانشاء شبكات الري والبزل وحسب المناطق والحاجة إليها.
- 7- اجراء المعالجة المناسبة للسياسة السعرية للتمور، من خلال دعم الاسعار النهائية وتثبيت حد ادنى للسعر يكون مجزي للمنتجين والاستمرار في اعلان الاسعار سنوياً.
- 8- الاستمرار في اجراء الدراسات والبحوث وتوسيع طرق نقل نتائج البحوث العلمية إلى التطبيق الميداني في بساتين المزارعين والعمل على إمكانية تطبيق استراتيجية وزارة الزراعة للوصول إلى ان يصبح عدد النخيل في العراق (50) مليون نخلة عام 2019م.

واخيرا التوجه نحو الاستثمار في انشاء بساتين النخيل الحديثة ذات الجدوى الفنية والاقتصادية خاصة ان مثل هذه البساتين تبدأ جدواها من السنة التاسعة أو العاشرة من أنشائها، وان طول المدة التي يبدأ بها الإنتاج يتطلب رؤوس أموال لإقامة هذه المشاريع من قبل المستثمرين والمتفرغين الزراعيين واصحاب البساتين القديمة لإنشاء بساتين النخيل الحديثة بمساحة (5 و 10 و 20) دونم أو اكثر وفق تنظيم مزرعي يعتمد في زراعة اصناف من الفسائل بنسبة (80%) اصناف تجارية و (16%) اصناف نادرة و (4%) فحل وريها باستخدام منظومات الري الحديثة.

المحور الثاني

واقع تسويق التمور وسبل التطوير



المحور الثاني: واقع تسويق التمور وسبل التطوير

1-2 تسويق التمور:

يعد التسويق دالة لحركة المجتمع وتطوره، إذ كونه يحتل مكاناً بارزاً في مختلف المذاهب الاقتصادية. وفي الوقت الحاضر تعد المشاكل التسويقية من أهم الموضوعات الاقتصادية لارتباطها المباشر وغير المباشر مع مجمل النشاطات الاقتصادية والاجتماعية ضمن الاقتصاد الوطني.

ويعتمد التقدم الاقتصادي لأي قطاع إنتاجي على مدى تطور الإنتاج وتقدم الأنشطة التسويقية فيه، والتسويق يسهم في اضافته المنافع الشكلية أو المكانية أو الزمانية أو التملكية للإنتاج وجعله أكثر قيمة. وان التسويق يسمح للأفراد بأشباع رغباتهم المختلفة عن طريق توفير السلعة التي يرغبون الحصول عليها.

ويمكن تقسيم الوظائف والخدمات التسويقية للتمور إلى ثلاث مجموعات نظرياً وهي الوظائف التبادلية وتشمل وظيفتي البيع والشراء، والوظائف المادية كالتجميع والخزن والنقل والتصنيع والتعبئة والتغليف، والوظائف المساعدة وتشمل الفرز والتدريج والتصنيف وتحمل المخاطرة والمعلومات والبحوث التسويقية.

ولتسليط الضوء حول وصف وظائف عملية تسويق التمور التجارية في الوقت الحاضر يمكن التطرق إلى مراحلها وكما يلي:

أولاً: عملية الجني:

وهي تشمل على قص العذوق من أشجار النخيل، بعد أتمام عملية نضج التمر، إذ يجري وضع جوادير نايلون أو حصران تحت النخلة وانزال العذوق التي سبق قصها ووضعها فوق الحصران والجوادير. وتجري عملية تنقية التمور وفرز التمور العلفية والتي تشمل الحشف والثمار غير الناضجة والتمور المتضررة حيث يتم تسويقها وبيعها كعلف حيواني، أما التمور الجيدة والدرجة الأولى فتسوق إلى المكابس.

ثانياً: عملية النقل:

يتم استخدام وسائل النقل المتيسرة من سيارات الحمل الصغيرة والكبيرة والعربات وغيرها، إذ تسوق وتنقل التمور إلى مكابس القطاع الخاص والمختلط، أو تتم عمليات التصنيع على هذه التمور وتسوق إلى خارج القطر عن طريق البر والبحر وأحياناً الجو،

وحسب طلب المستورد، وهنا لا بد من الانتباه إلى عمليات التوضيب والتنظيم للعبوات أثناء النقل بغرض الحفاظ على التمور ومواصفاتها.

ثالثاً: عملية الخزن:

عند تسويق التمور إلى المكابس يتم خزنها في مخازن عادية قبل عمليات التصنيع، ويجري التبخير أثناء خزن هذه التمور للقضاء على الحشرات فيها، ويتم هذا في الأشهر الباردة اما في الأشهر الحارة فيتم خزن التمور المصنعة وغير المصنعة في مخازن مبردة بغرض الحفاظ على مواصفات التمور، وهنا لا بد من الإشارة إلى ان أكثر من (80%) من التمور يجري بيعها خلال شهر رمضان المبارك في البلدان الإسلامية، مما يتطلب توفير طاقة خزنية كافية لخزن هذه الكميات في مخازن مبردة من المواسم السابقة واطلاقها في الوقت المناسب وعند الطلب عليها.

رابعاً: التعبئة والتغليف:

تعد هذه العملية من الحلقات الرئيسية التي تلعب دوراً كبيراً في تسويق التمور وبيعها بأسعار عالية نسبياً، بعد دراسة ذوق المستهلك، ومواكبة التطور الحاصل في مواد التعبئة والتغليف والمكائن المتوفرة لذلك.

وقد تطورت العبوات المستخدمة خلال الفترة السابقة وحسب البلد المصدرة إليه التمور، فبعد ان كانت التمور تعبأ في الخصاف أو الصفيح (التنك) و الاكياس (الجوت والبولي بروبيلين) والصناديق الخشبية قبل الحرب العالمية الثانية تحسنت إلى عبوات صغيرة وكبيرة تلائم ذوق المستهلك الاوربي والامريكي خاصة عند احتكار شركة (اندروير) البريطانية ولاصناف التمور السايير والحلاوي والخضراوي والزهدي، من أجل تحقيق عوائد عالية.

خامساً: الدعاية والاعلان:

هناك مرحلتين اساسيتين في تاريخ العراق تمت فيها الدعاية والاعلان والتعريف بالتمور المنتجة، الأولى في مرحلة الخمسينات من القرن الماضي، إذ كان الإنتاج والكبس يتم عن طريق شركات اجنبية، والثانية في السبعينات إذ قامت الدولة بتصدير التمور إلى عدد من الدول كالاتحاد السوفيتي (السابق) والصين عن طريق تشجيع المصدرين باتباع أسلوب المقايضة بالتمور، ودعم التمور عن طريق صندوق دعم الصادرات في حينه.

سادساً: البيع والشراء:

وغالبا ما تتم هذه العملية عن طريق ضمان الحاصل، حيث يتم الاتفاق على بيع الحاصل قبل أو بعد عملية التلقيح وبنسبة يتفق عليها بين المالك والضامن، إذ يقوم الضامن بأجراء عمليات الخدمة اللاحقة للحصول على الإنتاج وتسويقه إلى الاسواق المحلية. والطريقة الأخرى يقوم المزارع بنفسه بأجراء كافة عمليات الخدمة والبيع بالاسلوب الذي يراه مناسباً له، وغالباً ما يسوق المنتج إلى الاسواق المحلية (اسواق الجملة أو العلاوي أو محلات التجزئة)، والبيع والشراء يجري يومياً وبطريقة عرض بدائية وردئية وغير مناسبة للاستهلاك.

2-2 المراحل التاريخية لتسويق التمور:

لقد مرت عمليات تسويق التمور تاريخياً بعدة مراحل تغيرت فيها السياسات والمؤسسات والأنظمة والقوانين للأجهزة التي أشرفت على عملية تسويق التمور، والتي يمكن ايجازها بالاتي:

1- المرحلة الأولى والتي تمتد لغاية 1952م:

تميزت هذه المرحلة بحرية النشاط في تسويق التمور والذي أدى إلى اضرار التجار بالمنتجين بسبب تحديد درجات الجودة وضوابط الاستلام والخصومات وغيرها، وقد تعرض الكثير من صغار التجار إلى الإفلاس بسبب تهافتهم وتزاحمهم على الأسواق الخارجية وبشكل فردي، كانت التمور العراقية قبل الحرب العالمية الأولى تسوق أساساً اما مكبوسة بالخصاف أو الأكياس إلى الأسواق العربية والافريقية والاسيوية، وكانت السفن الشراعية هي واسطة النقل الاساسيه، اما التمور التي تشحن إلى اوربا فهي لا تشكل نسبة عالية من مجموع التمور المصدرة لقلتها. وبعد احتلال العراق مارست الشركات الانكليزية والفرنسية والامريكية نشاطاً تجارياً واسعاً في مجال التمور.

2- المرحلة الثانية والتي تمتد لغاية 1968م:

وخلال هذه المرحلة تبلورت فكرة تكوين شركة عراقية تتولى مسؤولية تجارة التمور، وقد تأسست لهذا الغرض:

- 1- شركة تجارة التمور العراقية المحدودة/ البصرة في 10/6/1952م
- 2- الجمعية التعاونية لمنتجي تمور المنطقة الوسطى في عام 1960م.
- 3- مصلحة التمور العراقية بموجب القانون رقم 55 لسنة 1961م.

3- المرحلة الثالثة والتي تمتد لغاية 1979م:

وفي هذه المرحلة برزت محاولات جادة لجمع متطلبات خدمة ورعاية أشجار النخيل والتمور بجهاز واحد هو المؤسسة العامة للنخيل والتمور العراقية. إلا أن هذه المؤسسة الغيت في عام 1971م وابقى على مصلحة تسويق التمور فقط.

4- المرحلة الرابعة لغاية 1988م:

في هذه المرحلة كان الاتجاه العام هو إيجاد صيغة متخصصة لممارسة النشاطات المتعلقة بالتمور وعلى هذا الأساس برزت هيئة التمور العراقية بموجب القانون رقم 113 لسنة 1980م، والتي حلت في المهام محل مصلحة التمور العراقية.

5- المرحلة الخامسة وحتى الوقت الحاضر:

في هذه المرحلة تأسست الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور (قطاع مختلط) في شباط/فبراير 1988م، إذ اتاحت التعليمات الحرة للمنتجين في تسويق التمور إلى القطاع الخاص أو إلى شركة التمور، وهذه السياسة لا زالت متبعة حتى يومنا هذا.

3-2 وصف عمليات تسويق التمور:

يعاني نشاط زراعة النخيل وإنتاج التمور في العراق كبقية المجالات الزراعية الأخرى من الارتفاع البطيء أو الراكد لأسعار المنتجات، مقابل الارتفاع السريع في تكاليف الإنتاج والتسويق. فضلا عن ذلك فإن منتجي المحاصيل بغرض التصدير عانوا من سياسات غير مشجعة لتنظيم حصص الاستيرادات من قبل الدول المستوردة، بينما يخشى المنتجون من المنافسة وعدم وجود أي نوع من أنواع الحماية، وهذه الحالات المشوهة أدت إلى العديد من المشاكل منها انخفاض في مستوى الدخل المزرعي مع وجود فائض في الإنتاج وبالتالي حدوث الأنماط المشوهة لتجارة التمور.

ويؤثر على زراعة النخيل وإنتاج التمور في العراق، أنها تعتمد على الأساليب الإنتاجية التقليدية، وبطء استخدام وتطبيق التقانات الزراعية الحديثة، وضعف وضالة الخدمات والتسهيلات الائتمانية واعتماد اصحاب البساتين على مدخراتهم التي لا تتناسب مع متطلبات استخدام التقانات الزراعية الحديثة وضعف البرامج والخدمات الإرشادية الموجهة لأصحاب البساتين وضعف وغياب المؤسسات التسويقية الحكومية وانعدام الإرشاد التسويقي للتمور.

كما ان الحرب العراقية الإيرانية قد اثرت على تضائل الطلب العالمي على التمور العراقية ونتيجة لظروف الحصار خلال عقد التسعينات من القرن الماضي الذي أدى إلى ارتفاع أسعار التصدير لتمور السعودية، تونس، الجزائر، والإمارات العربية، بحيث أصبحت حصة تصدير التمور العراقية لا تتجاوز (1%) مقارنة بالجزائر وإيران في حين بلغت حصة تونس (46%) من إجمالي الكميات المصدرة إلى فرنسا وغيرها من الدول الاوربية.

والعراق يمتلك أوسع الأراضي المزروعة بالنخيل في العالم، وتنتشر فيه أكثر من (600) صنف من التمور وتتميز بعض هذه الأصناف بأهمية تجارية لكثافة الإنتاج السنوي لها. وتؤدي التمور دوراً كبيراً في الاقتصاد القومي عن طريق الإسهام بسد حاجة المستهلكين الغذائية من الداخل وتصدير الفائض إلى الخارج لاستخدامها لأغراض الاستهلاك الغذائي البشري واستخدامها الصناعي وكمادة علفية للحيوان. أن الأهمية الاقتصادية للنخيل في العراق لا تقتصر على إنتاج التمور فقط وإنما ما تؤديه بساتين النخيل من دور في تحسين البيئة كونها تشكل الغطاء النباتي الفوقاني لحماية أشجار الفاكهة في المنطقة الوسطى والجنوبية من العراق.

أن طبيعة النظام التسويقي الزراعي في العراق بصورة عامة وتسويق التمور بشكل خاص قد ورث أيضاً الكثير من مشاكل الإنتاج كالتخلف الحضاري في الريف وضعف خدمات الإرشاد والتثقيف والتعليم الزراعي في الاهتمام بأشجار النخيل وإنتاج التمور. إضافة إلى صغر مساحة الوحدة الإنتاجية وتفتتها بمعدل (2.5-3) دونم للبستان الواحد. وانخفاض إنتاجية أشجار النخيل (55 كغم/شجرة) قياساً لمستويات الإنتاج العالمي التي يصل أحياناً إلى (150 كغم/شجرة).

ان عدم استخدام الطرائق العلمية الحديثة في زراعة وخدمة أشجار النخيل وارتفاع تكاليف عمليات الخدمة (التلقيح، والجني، والتكيس، والوقاية، والتسميد، والتجميع، وغيرها) لبساتين النخيل وعدم توفر الأيدي العاملة الفنية والمهارية العالية لإنجاز عمليات الخدمة وتخلف طرق المواصلات وارتفاع تكاليف النقل ورداءة الطرق الريفية المحلية والرئيسية.

الأسباب أعلاه أدت كلها إلى تخلف النظام التسويقي للتمور المنتجة وإلى ارتفاع التكاليف والهوامش التسويقية بدرجة عالية (تصل أحياناً إلى أكثر من 50% من كلفة الإنتاج)، على الرغم من تدني مستواها. لقد لعب القطاع الخاص دوراً بارزاً في القيام بتلك الخدمات التسويقية مقابل الأرباح العالية التي يحصل عليها، إذ تصل أحياناً إلى أكثر من (100%) لقاء قيامه بعمليات الشراء والبيع والخزن وغيرها وبدون إضافة أي قيمة حقيقية للتمور المنتجة.

كانت العلاقة الإنتاجية بين أصحاب بساتين النخيل والتجار والوسطاء وأصحاب العلاوي متشابكة بشكل يصعب على المنتجين التمييز بوضوح بين الاستغلال الذي يمارس ضدهم والمرونة في استلام التمور المنتجة ودفع أثمانها.

هذا الأمر أدى إلى ضرورة تدخل الدولة في بعض السنوات السابقة لحماية المصلحة العامة والحيلولة دون استغلال للمنتجين والمستهلكين من جهة ولحماية الاقتصاد الوطني من جهة أخرى. فقد اعتمد القطاع الخاص في سيطرته على عمليات التسويق والتسليف على طبيعته الاستغلالية وعلى إمكانياته المادية ووفق أعراف متفق عليها. حيث يقوم تجار العلاوي أو تجار القرى المتجولين بتسليف أصحاب البساتين وصغار المنتجين مبالغ معينة على أن يتم تسليم التمور المنتجة إلى مسلفيهم بوساطتهم في العلاوي لقاء عمولات يتفاوضونها تخصم عند بيع التمور مع مبالغ السلف. ان بيع التمور إلى التجار بأسعار متفق عليها قبل جني التمور عملية شائعة في معظم مناطق زراعة البساتين في العراق. كما أنه يحدث أحياناً قيام التجار والوكلاء من التجاوز بالتعاقد مع أصحاب البساتين ومنتجي التمور على أن تجري قسمة قيمة التمور المنتجة وفق نسبة معينة يتفق عليها عند بدأ التعاقد بينهم، وبسعر الحقل وبموجب الأوزان والكيلات غير الرسمية وفرض رسومات مختلفة بأسماء متعددة كالدالية والكيالة والأرضية والكيل والعمولات والتي أصبحت بعد سنين عرفاً سائداً معمول به.

ان عمليات تسويق التمور تاريخياً في العراق مرت بعدة مراحل تغيرت فيها السياسات والمؤسسات والأنظمة والقوانين للأجهزة المؤسساتية التي أشرفت على عملية تسويق التمور. ويوضح الجدول رقم (7) كميات التمور المستلمة للأعوام 1961م - 2006م موزعة حسب المؤسسات القائمة بالاستلام.

جدول رقم (7).
كميات التمور المستلمة للأعوام 1961-2006م
من قبل هيئات الاستلام في العراق

(الكمية /طن)

الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور (مساهمة مختلطة)		هيئة التمور العراقية (الملغاة)		مصلحة التمور العراقية (الملغاة)	
الكميات المستلمة	الموسم	الكميات المستلمة	الموسم	الكميات المستلمة	الموسم
150840	1990/1989	460580	1981/1980	243936	1962/1961
215402	1991/1990	260040	1982/1981	301296	1963/1962
57549	1992/1991	292620	1983/1982	272692	1964/1963
25482	1993/1992	248320	1984/1983	302549	1965/1964
11405	1994/1993	182995	1985/1984	280352	1966/1965
17885	1995/1994	300550	1986/1985	281872	1967/1966
7868	1996/1995	220955	1987/1986	222623	1968/1967
10610	1997/1996	145686	1988/1987	200637	1969/1968
10141	1998/1997	87104	1989/1988	306286	1970/1969
8378	1999/1998			235550	1971/1970
8165	2000/1999			296359	1972/1971
12486	2001/2000			255760	1973/1972
10536	2002/2001			298882	1974/1973
23335	2003/2002			245691	1975/1974
31123	2004/2003			293900	1976/1975
13113	2005/2004			180152	1977/1976
25030	2006/2005			232210	1978/1977
				174882	1979/1978
				208510	1980/1979

2-4 تجارة التمور الخارجية:

لقد ازداد الإنتاج العالمي للتمور خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وتضاعف الإنتاج العالمي من (2.8) مليون طن في عام 1985م ليصل إلى (6.67) مليون طن عام 2004م. وفي الوقت الذي كان فيه العراق يصدر من التمور ما نسبته (75%) من تمور العالم في عام 1975م وبكمية تصدير مقدارها حوالي (195) ألف طن ولمختلف الأسواق العربية والاشتراكية والاسيوية والاوربية والافريقية، فقد انخفضت الكميات المصدرة عام 1986م لتصل إلى حوالي (105) ألف طن، جدول رقم (8).

وقد تراجع إنتاج التمور في العراق على مستوى دول العالم ليشكل نسبة (9.7%) من الإنتاج العالمي عام 2004م، وبواقع كمية إنتاج تبلغ (650) ألف طن خلال نفس العام، وبذلك يأتي ترتيب العراق بالمرتبة الخامسة للدول المنتجة للتمور على مستوى العالم بعد كل من مصر (17.5%) والسعودية (13.5%) و إيران (13.2%) و الإمارات (11.4%). مما يتطلب الأمر إعادة النظر في سياسة التجارة الخارجية للتمور وبما يعزز الدور والمكانة المطلوبة لتطوير الآليات اللازمة لتسويق التمور وفتح مكاتب للشركات العراقية المسوقة للتمور في عدد من الدول المستوردة، ووضع برنامج لدعم تصدير التمور من خلال حل مشاكل التسويق ومن التشريعات الضريبية والمالية المناسبة واسوة ببعض الدول المنتجة للتمور.

2-5 أسواق الاستهلاك وأسعار بيع التمور الداخلية والخارجية:

تشير إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة الدولية FAO إلى ان تقديرات الاستهلاك المحلي للتمور العراقية هي بحدود (120) ألف طن من تمور المائدة، أي بواقع لا يتجاوز (6 كغم/ فرد/ سنة) منها حوالي (60) ألف طن هي التمور المخصصة لأغراض التصنيع المحلي. ويعتقد الكثير من الخبراء وتجار التمور ان القابلية الاستهلاكية للعوائل العراقية هي محدودة ولا يمكن لهم الزيادة بحدود (1/2 كغم/ فرد/ سنة).

ولعل سبب ذلك يعود إلى:

- 1- محدودية الطلب على التمور من قبل فئات السكان.
- 2- وجود الأشجار المثمرة في الكثير من بيوت العوائل العراقية (ريف وحضر).
- 3- يقوم تجار التمور بخزن وتجفيف التمور أثناء الموسم لجعلها متوفرة في متناول المستهلكين طيلة أيام السنة (وهذه الحالة من الناحية الاقتصادية ليس لها أثر على القيمة المضافة للتمور

جدول رقم (8).

كميات صادرات العراق من تمور الزهدي للأعوام 1970-1986م
موزعة حسب المجاميع الدولية
(الكمية /طن)

المجاميع الدولية								السنوات
الإجمالي	مجموعة استراليا ونيوزيلندا	مجموعة أمريكا الشمالية والجنوبية وكندا	مجموعة الدول الافريقية عدا العربية	مجموعة دول أوربا الغربية	مجموعة دول آسيا عدا الاشتراكية	مجموعة الدول الاشتراكية	مجموعة الدول العربية	
257824	278	1503	2391	1040	91228	120207	41177	1970
212600	-	-	1570	3970	63998	70989	72073	1971
238361	-	-	2939	11540	77166	105991	40725	1972
268148	-	-	6558	18795	54508	107628	80659	1973
187199	-	-	2093	319	48612	105171	31004	1974
194879	20	-	2377	559	48123	85267	58533	1975
220686	11	15	790	1970	31713	139564	46623	1976
176048	94	-	3500	1290	36746	93555	40863	1977
186287	20	-	2266	2097	45896	105490	30518	1978
189528	-	-	-	18286	54060	92455	24727	1979
247690	9	-	-	17776	49795	107543	72567	1980
103824	9	1155	195	51371	10717	5	40390	1981
128207	237	1000	-	2765	19717	67723	36765	1982
64247	-	-	500	2386	23820	1176	36365	1983
19603	-	-	18	1252	13216	416	4701	1984
33284	-	-	-	1614	12075	6000	13595	1985
105794	-	530	-	15047	7656	10365	72196	1986

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء- إحصاءات التجارة الخارجية للأعوام 1970-1986.

بسبب بدائية عملية الخزن والحفظ بدون إجراء أي عملية لتحسين النوعية وتغييرها إلى أشكال قد تزيد من الطلب عليها من قبل المستهلك العراقي).

4- حتى وقت قريب كان العراق يعد أكبر مكبس للتمور في العالم وذلك لإنتاجه أكثر من (50%) من التمور المحسنة الكبس والمعدة للتصدير للسوق العالمية، وحتى تسعينات القرن الماضي بلغ عدد مكابس التمور حوالي (150) مكبس في المنطقة الجنوبية و (135) مكبس في منطقة الفرات الأوسط، والباقي في بغداد وديالى، وان جميع أو معظم هذه المكابس تعاني في الوقت الحاضر من التوقف والأهمال بسبب تقادمها وكثرة عطلاتها وعدم صلاحيتها للعمل.

واستناداً لما سبق ذكره فإنه يمكن تصنيف أسواق التمور العراقية بأنها أسواق للبائعين (Buyer market) بسبب سيطرة عدد محدود من تجار الجملة على هذا النشاط وبالتالي لا يعتبر سوق منافسة بل تتجلى فيه مظاهر احتكار القلة (Oligopoly) مما يصعب فيه عملية تحريك سعر الإنتاج لإمكانية التأثير على زيادة الطلب من جانب، وتأثير ذلك أيضاً لعدم اهتمام المنتجين لإجراء عمليات الخدمة الزراعية لتحسين بساتين النخيل علماً ان أسعار التجزئة في أسواق التمور المحلية كانت بحدود (500-600) دينار/ كغم خلال عامي 2005 و 2006 وارتفعت إلى (700) دينار / كغم عام 2007م.

اما بالنسبة للطاقة التصديرية للتمور العراقية والمصنعة منها (Industrial Date) فإن العراق يستطيع تصدير نوعين من التمور إلى الخارج:

- تمر المائدة عالي الجودة.
- التمر المصنع أو لأغراض التصنيع.

علماً ان الكميات المصدرة إلى الأسواق الهندية عن طريق موانئ دولة الإمارات العربية المتحدة للفترة 2005 – 2008م كانت كما يأتي:

السنة	كميات التمور المصدرة/ طن
2005	243000
2006	322000
2007	305000
2008	300000

المصدر: وزارة التجارة- ندوة واقع التمور العراقية ومجالات التصدير، آب 2009م.

وطبقاً لإحصاءات عام 2006م فإن أسعار تمور المائدة العراقية قد بيعت في الأسواق الأوربية بـ (2.72) دولار/ كغم. اما التمور الصناعية (الزهدي، السابر) فهي مرغوبة في الأسواق التجارية الإيرانية والباكستانية وتقدر أسعارها بـ (0.8) دولار/ كغم. اما بالنسبة للتمور المصدرة إلى الهند عن طريق موانئ دولة الإمارات العربية المتحدة فقد تراوحت أسعارها بين (0.3 – 0.5) دولار/ كغم للصنف زهدي والأصناف الملونة الأخرى، اما على مستوى الأسعار العالمية لبيع التمور في بعض أقطار العالم فهي كما مدرجة في جدول رقم (9).

جدول رقم (9).

أسعار التمور في بعض الدول المستوردة

الدولة	سعر الكيلو غرام/ دولار
الهند	0.26
الإمارات	0.17
تركيا	0.52
روسيا	0.60
أمريكا	1.30
كندا	1.42
سوريا	0.31
ماليزيا	1.37
اندونيسيا	0.57
بنغلادش	0.31
سريلانكا	0.16

ولاجل تطوير نطاق التجارة الخارجية فإن جهوداً كبيرة لا بد من بذلها بالتعاون بين الأجهزة الحكومية والنشاط الخاص لمحاولة خلق طلب جديد على تمور المائدة الجيدة وكذلك على مصنعاتها وخاصة في البلدان الآسيوية حيث يتوقع هناك طلب واسع على التمور ومشتقاتها، خاصة ان الأسواق الهندية قد استوردت عام 2007م بحدود (300) طن من التمور، وان أسعار التصدير كانت (260) دولار للطن الواحد ويتوقع ان يرتفع السعر إلى (420) دولار/ طن، اما بالنسبة للتمور العراقية فقد بيعت بسعر (180) دولار للطن لنفس العام بعد ان كانت (120) دولار / طن للسنوات السابقة.

وتشير الدراسات الحديثة إلى ان هناك طلب مسبق على سلعة التمور من خلال تزايد الحاجة إلى إنتاج الوقود الحيوي (البايوايثانول) كطاقة نظيفة ومتجددة من خلال خلط الوقود الحيوي المنتج من التمر مع وقود الديزل وبنسبة خلط (3%) لتحسين الجو والبيئة من التلوث.

6-2 مبادرة الحكومة العراقية في دعم أسعار التمور:

تعرضت ثروة النخيل في العراق إلى تدهور كبير في اعداد الأشجار وإنتاج التمور خلال الخمسين سنة الماضية وبنسبة تصل إلى أكثر من 50%، وتعود أسباب الأضرار الناجمة عن الحروب السابقة التي أدت إلى اتلاف مساحات واسعة من بساتين النخيل وفي معظم المحافظات وخاصة محافظة البصرة، إضافة إلى اهمال المزارعين لبساتينهم وقلة العناية بأشجار النخيل وعدم إجراء العمليات الزراعية الخدمية بسبب ضعف المردود المادي لها، ومن هنا جاءت مبادرة الحكومة العراقية إذ وجه دولة رئيس الوزراء رئيس اللجنة العليا للمبادرة الزراعية في اجتماع اللجنة السابع في 13/8/2008م على اعتماد سياسة دعم أسعار التمور، وبناءً على ذلك فقد شكلت لهذا الغرض لجنة في وزارة الزراعة بموجب الأمر الوزاري 1589 في 21/8/2008م، لتخطيط وتنظيم واقتراح الآليات اللازمة للنهوض بعملية تسويق التمور من المنتجين وتحديد أسعار الشراء للتمور المسوقة للصنف الزهدي لكونه يمثل (75%) من الإنتاج الكلي، وبما يؤمن الحصول على مداخيل زراعية جديدة تسهم في تحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي لأصحاب بساتين النخيل وتحفيزهم لإداء أعمالهم الزراعية والخدمية لنشر وتطوير زراعة النخيل وإنتاج التمور في العراق.

7-2 دور الهيئة العامة للنخيل في عملية تسويق وآلية استلام التمور للموسم 2008م:

في خطوة جديدة قامت وزارة الزراعة وتنفيذاً لتوجيهات الدولة بتبني سياسة زراعية جديدة لاستلام التمور المنتجة للموسم 2008م ووفق منظور وآلية مخطط لها لتشمل الآتي:

أولاً: اعلان أسعار الشراء للتمور المسوقة وتقوم الدوائر المعنية في وزارة الزراعة (قسم الأعلام في الوزارة، الهيئة العامة للنخيل، مديريات الزراعة في المحافظات) والشركة العراقية لتسويق وتصنيع التمور، وبوقت مناسب باعلان أسعار شراء تمور الزهدي وبسعر (450) ألف دينار للطن الواحد المسوق درجة أولى و (350) ألف

دينار/ طن درجة ثانية أو صناعية أو تقدم أعلاف للحيوانات ووفق المواصفات القياسية لاستلام التمور رقم 882 لسنة 1987م.

ثانياً: تقوم وزارة الزراعة / دائرة التخطيط والمتابعة بإصدار الأوامر الوزارية لتشكيل لجان استلام التمور وفي مراكز الاستلام المتفق عليها وبالتنسيق مع الهيئة العامة للنخيل ومديريات الزراعة في المحافظات والشركة العراقية لتسويق وتصنيع التمور، وعلى النحو الآتي:

- 1- الهيئة العامة للنخيل رئيساً
- 2- مديريات الزراعة في المحافظات عضو عدد 2
- 3- والشركة العراقية لتسويق وتصنيع التمور عضو عدد 2

ثالثاً: الإعلان الرسمي من قبل الدوائر أعلاه في الفقرة ثانياً بتحديد فترة استلام التمور صنف الزهدي والتي حددت اعتباراً من 2008/10/15م ولغاية 2009/1/31م، وكذلك الإعلان عن مراكز الاستلام وتحديد مواعيد وساعات الاستلام اليومية في مراكز الاستلام.

رابعاً: تقوم الشركة العراقية لتسويق وتصنيع التمور بإعداد استمارات الاستلام للكميات المسوقة ووفق نماذج مستوفية من الناحية الفنية والمالية والقانونية، ويفضل ان تكون هذه النماذج شاملة لعملية التسويق من كافة جوانبها وباربعة نسخ وان تكون ذات أرقام متسلسلة وأصولية.

خامساً: تقوم الشركة استناداً إلى قوائم لجان الاستلام بدفع (50%) من قيمة التمور المسوقة للمزارعين والمنتجين عند الاستلام الاولي على ان تدفع باقي الـ (50%) بعد تحديد نتائج التحليل المخبرية مثل الإصابة الحشرية والرطوبة والأتربة والشوائب خلال مدة لا تزيد عن اسبوعين من تاريخ الاستلام، ويكون الحد الأدنى لقبول الكمية المسوقة بسعر (350) ألف دينار/ طن، وكالاتي:

- 1-نسبة الرطوبة لا تزيد عن (25%).
- 2-نسبة الإصابة الحشرية والأتربة والشوائب لا تزيد عن (17%).

سادساً: تقوم لجان الاستلام المشكلة بتدقيق كتب الارساليات لكميات التمور المسوقة من قبل المنتجين على ان تكون هذه الكتب مرسلة من قبل مديريات الزراعة وموقعة من قبل مدير الزراعة في المحافظة أو من يخوله في الشعب الزراعية، يفضل ان لا تقل الكمية المسوقة ضمن الارسالية الواحدة عن (2) طن نقل، وبشكل مكيس بأكياس بولي اثلين أو صناديق بلاستيكية.

سابعاً: تقوم لجان الاستلام المشكلة بمعالجة كافة المعوقات والمشاكل الناجمة عن عملية الاستلام أول بأول في مراكز الاستلام وخلال تعاملها مع المنتجين المسوقين وبأسلوب شفاف وحضاري لإنجاح عملية التسويق، والرجوع إلى اللجنة الوزارية في حالة الحاجة إلى ذلك، كما وتقوم لجان الاستلام بإعداد تقارير أسبوعية وشهرية وإرسالها إلى اللجنة الوزارية.

ثامناً: تقوم اللجنة الوزارية بتحويل لجان الاستلام بالإشراف على عملية نقل التمور المستلمة من مخازن الشركة إلى مراكز الاستلام في وزارة التجارة وإجراء تنظيم المعاملات الاصولية الخاصة بذلك.

تاسعاً: تقوم الشركة باتخاذ كافة الإجراءات الفنية على التمور المسوقة من عمليات فحص وتبخير التمور وتجهيتها لعملية الكبس والتعبئة بالموصفات القياسية والجودة الشاملة وإرسالها إلى مخازن وزارة التجارة وبشكل مستمر وبإشراف لجان الاستلام على ان لا تتجاوز المدة بين استلام التمور من المنتجين وإرسالها إلى مخازن وزارة التجارة شهر واحد.

8-2 تسويق التمور للموسم 2008م:

تشير البيانات المتحصل عليها من الجدول رقم (10)، بأن الكمية الإجمالية للتمور صنف زهدي المسوقة إلى مخازن الشركة العراقية لتسويق وتصنيع التمور ومخازن شركة التجهيزات الزراعية للموسم 2008م بلغت (275454) طن منها (4653) طن تمور درجة أولى و (270801) طن درجة ثانية سوقت في تسع محافظات، وقد تم فتح (26) موقع (مخزن)، لاستلام التمور المسوقة منها (13) موقع تابع إلى الشركة العراقية لتسويق وتصنيع التمور و (13) موقع (مخزن) تابع إلى شركة التجهيزات الزراعية.

وتظهر البيانات في الجدول المشار إليه في أعلاه بأن الكميات المسوقة في محافظة بابل قد جاءت بالمرتبة الأولى، إذ بلغت الكميات المسوقة (57170) طن سوقت إلى ثلاث مواقع، فيما جاءت محافظة ديالى وكربلاء بالمرتبة الثانية والثالثة، إذ بلغت الكميات المسوقة فيهما (49307) و (45492) طن على التوالي، فيما جاءت محافظة البصرة بالمرتبة الأخيرة، إذ بلغت كميات التمور المسوقة فيها (5693) طن، وتبلغ كميات التمور المسوقة للموسم 2008م أعلى كمية تمور مسوقة للشركة العراقية لتسويق وتصنيع التمور منذ عام 1989م من قبل المزارعين.

كما تشير البيانات في نفس الجدول بأن عدد المزارعين المسوقين من اصحاب بساتين النخيل في عموم القطر بلغ (14562) مزارع، موزعين في جميع المحافظات المسوقة للتمور، وقد

جاءت محافظة كربلاء بالمرتبة الأولى بالنسبة لأعداد اصحاب بساتين التمور المسوقين إذ بلغ (5382) مزارع، فيما جاءت محافظة بابل و ديالى بالمرتبة الثانية والثالثة إذ بلغت أعدادهم (2784) و (1911) مزارع مسوق، والمؤشرات المتحصل عليها بالنسبة لمحافظة البصرة تشير إلى ان عدد المسوقين بلغ (124) مزارع ومن المحتمل بأن المزارعين قد باعوا تمورهم إلى التجار الوسطاء، و ان كمية تمور الزهدي في البصرة تأتي في المرتبة الرابعة بعد الساير و الحلاوي و الخضراوي، ويعد عدد اصحاب البساتين المسوقين لهذا الموسم عالي نسبياً مقارنة بأعلى عدد من المسوقين للمواسم 1966م و 1978م إذ بلغ عدد المزارعين المسوقين (19782) و (25957) مزارع على التوالي، ويشكل عدد المسوقين لهذا الموسم 80% من عدد المسوقين لعام 1977م الأمر الذي يشير إلى ان هناك اهتماماً بالتسويق إلى الدولة ووعي وحافز لأصحاب البساتين المسوقين.

وقد بلغ المتوسط العام لكميات التمور صنف زهدي المسوقة بـ (19) طن / للمزارع الواحد في عموم العراق، وان متوسط الكميات المسوقة من قبل المزارعين حسب المحافظات الرئيسية بلغ (46 و 39 و 27) طن لصاحب البستان في محافظات البصرة وواسط و النجف على التوالي.

جدول رقم (10).
يبين كميات التمور المسوقة وأعداد المزارعين المسوقين للموسم 2008م

المحافظة	الشركة	الموقع	كميات التمور المسوقة			الأهمية النسبية %	عدد المزارعين المسوقين	الأهمية النسبية %	
			درجة أولى (طن)	درجة ثانية (طن)	المجموع				
بغداد	العراقية	الشالجية	907	10366	11273		429		
	التجهيزات	الفضيلية	0	12485	12485		433		
	المجموع	2	907	22851	23758	8.4	862	5.9	
ديالى	العراقية	المكبس الدهلكي	24	19485	19509		541		
	التجهيزات	بعقوبة	0	29822	29822		1370		
	المجموع	2	24	49307	49331	18.2	1911	13.1	
كربلاء	العراقية	كربلاء	3722	20703	24425		2634		
	التجهيزات	كربلاء	0	24789	24789		2748		
	المجموع	2	3722	45492	49214	16.8	5382	37.0	
النجف	العراقية	النجف	0	7024	7024				
	التجهيزات	النجف	0	7247	7247				
	المجموع	2	0	14271	14271	5.3	522	3.6	
بابل	العراقية	بابل	0	20634	20634		763		
	التجهيزات	حيدرية	0	0	0		947		
		المسيرة	0	0	0		1074		
		المجموع	0	36536	36536		2021		
	المجموع	3	0	57170	57170	21.1	2784	19.1	
القادسية	العراقية	الثمامية	0	120	120		2		
		السماوة	0	781	781		26		
		الديوانية	0	15849	15849		549		
		المجموع	0	16750	16750		577		
	التجهيزات	السماوة	0	518	518		33		
		النجف	0	137	137		63		
		الديوانية	0	7945	7945		364		
		المجموع	0	8600	8600		460		
		المجموع	6	0	25350	25350	9.4	1037	7.1
		العراقية	4	0	20360	20360			
واسط	التجهيزات	2	0	4037	4037				
	المجموع	6	0	24397	24397	9.0	626	4.3	
	العراقية	0	0	0	0		-		
البصرة	التجهيزات	البصرة	0	5693	5693		124		
	المجموع	1	0	5693	5693	2.1	124	0.9	
الأنبار	العراقية	الرمادي	0	19217	19217				
	التجهيزات	هيت	0	7053	7053				
	المجموع	2	0	26270	26270	9.7	*1314	9.0	
المجموع الكلي	العراقية	13	4653	134539	139192				
	التجهيزات	13	0	136262	136262				
	المجموع	26	4653	270801	275454	100	14562	100	

*قيمة أولية

9-2 إيجابيات ومعوقات عملية استلام التمور:

أولاً: الإيجابيات:

- 1- اهتمام ورعاية الدولة بتطوير القطاع الزراعي من خلال مبادرة الحكومة العراقية والتوجه لاعتماد سياسة دعم أسعار التمور في العراق.
- 2- تعد هذه التجربة مجالاً جديداً يهدف إلى دعم وتطوير ونشر زراعة النخيل في العراق.
- 3- اهتمام المزارعين من أصحاب بساتين النخيل بتسويق التمور وحصولهم على أسعار مجزية نسبياً لتكون دافعاً قوياً للاهتمام بتطوير بساتينهم وإجرائهم للعمليات الزراعية والخدمية لأشجار النخيل وإنتاجها من التمور، من خلال التحسن الحاصل في الدخل الزراعي المتحصل عليها.
- 4- ان هامش الربح الذي يحصل عليه المسوقين سيساهم في تقليل عدد الوسطاء عند تسويق التمور ويحسن من العمليات التسويقية والخدمية للتمور المسوقة.
- 5- تنشيط وتحريك العملية الإنتاجية والاقتصادية للقطاع الزراعي وبما يساهم في دفع عملية التنمية الزراعية وكذلك إيجاد وخلق فرص عمل جديدة للعاملين في القطاع الزراعي.

ثانياً: المعوقات:

- 1- تأخر الإعلان عن موعد استلام وتسويق التمور لهذا الموسم.
- 2- عدم توفر المخازن النظامية لاستلام التمور من حيث العدد والطاقات التخزينية وشروط الخزن، مما أدى إلى توقف استلام التمور في بعض مواقع الشركة العراقية لتسويق وتصنيع التمور لفترات طويلة نسبياً. وتطلب الموضوع الأيعاز إلى شركة التجهيزات الزراعية التابعة إلى وزارة الزراعة لفتح مراكز استلام جديدة للمساعدة في هذا المجال.
- 3- قلة الكادر المتخصص في شؤون الفحص والاستلام وحسب شروط وضوابط الاستلام، قياساً بكمية التمور الكبيرة وحجم العمل من قبل لجان الاستلام والفحص.
- 4- عدم تنظيم عملية الاستلام من قبل لجان الاستلام في المواقع المحددة أو من قبل مديريات الزراعة بسبب الاقبال الشديد والزخم الحاصل من قبل المسوقين إلى مراكز الاستلام.

- 5- ضعف التهيئة في مراكز الاستلام وعدم مناسبتها لعملية تسويق التمور من حيث العدد والنوع، وعطل الموازين الجسرية والخزن في مخازن غير كاملة التسقيف من الجوانب، مما قد يعرض التمور المستلمة إلى الحشرات والقوارض والطيور والظروف الجوية غير المناسبة من الأمطار والرياح وغيرها.
- 6- استغلال أصحاب الموازين الجسرية في المخازن الأهلية للقطاع الخاص للمسوقين بفرض مبالغ عالية وصلت إلى (5) ألف دينار لكل طن من التمور المسوقة، وكذلك عدم وجود متعهدي نقل وتفريغ التمور المسوقة وفرض أسعار عالية للحمالية والنقل الداخلي.
- 7- كثرة الاعتراضات من قبل المنتجين المسوقين على درجة تصنيف التمور كون معظم كميات التمور استلمت على أساس درجة ثانية، مما أثر سلباً على عملية الاهتمام بالتمور المسوقة للدرجة الأولى، كما ان الإعلان عن تخصيص التمور للدرجة الثانية لاستخدامها كعلف حيواني سوف لن يساعد على تطوير العملية التسويقية للتمور.
- 8- التأخر الواضح في صرف مبالغ التمور من قبل اللجان المالية المشكلة في مديريات الزراعة ولمدة طويلة له الأثر غير الحسن في الثقة مع المنتجين المسوقين، رغم المراجعات المتكررة للجهات للجهات القائمة بذلك.
- 9- كثرة التدخلات غير المناسبة لجهات خارجية في العمل وإداء اللجان المسؤولة عن الاستلام في مراكز التسويق وغيرها.
- 10- عدم وجود الوقت الكافي لأعداد الخطط المناسبة لعملية استلام التمور لهذا الموسم (2008م)، مما انعكس على الخطط المعدة لعملية استلام التمور، وعدم دقة المعلومات الكافية عن المسوقين وفق المساحات المزروعة فعلاً ومعدل إنتاجية الدونم، وكتب التسويق الصادرة من مديريات الزراعة وعدم حصرها في شخص أو جهة واحدة، وضعف إجراءات الفحص المختبري للتمور المسوقة والاعتماد على الفحص العيني، كذلك رداءة أكياس التمور المهيئة لتعبئة التمور خلال عملية التسويق.

10-2 تسويق التمور للموسم 2009م:

أشارة إلى كتاب اللجنة العليا للمبادرة الزراعية المرقم 280 في 2009/6/2م و إشارة إلى الأمر الوزاري المرقم 864 في 2009/6/22م، فقد تم تشكيل لجنة برئاسة وكيل الوزارة وعضوية عدد من المختصين في هذا المجال لتقديم مقترحاتهم لألية دعم وتسويق التمور لعام 2009م واقتراح أسعار الشراء وحسب الأصناف والدرجات للتمور المسوقة وليشمل هذا الدعم كافة الشرائح العاملة في مجال الإنتاج والتصنيع والكبس والتصدير ومربي الثروة الحيوانية، وتعتمد آلية تسويق التمور لهذا الموسم وفق تصنيف متكون من ثلاث درجات ويستلم بعبوات بلاستيكية أو مكييس بأكياس نايلون وان الأسعار لدرجات التمور صنف زهدي المسوقة كالاتى:

- 1- تمور صنف زهدي درجة أولى 400 ألف دينار.
- 2- تمور صنف زهدي درجة ثانية 350 ألف دينار.
- 3- تمور صنف زهدي درجة ثالثة 250 ألف دينار.

ولازالت عمليات تسويق التمور جارية لهذا الموسم، وبلغت الكميات المسوقة لغاية اعداد هذه الدراسة إلى أكثر من (170) ألف طن.

11-2 مشاكل ومعوقات الوظائف التسويقية للتمور:

أولاً: معوقات جني التمور وتشمل:

- 1- صغر وتشنتت الحيازات الزراعية لبساتين النخيل وصعوبة اداء عملية التجميع لاختلاف الكميات والنوعيات للأصناف وكذلك مراحل تصنيع التمور.
- 2- سيادة استخدام الوسائل التقليدية (اليدوية) لجني التمور وفي معظم مناطق زراعته.
- 3- ارتفاع نسبة الفقد والتلف والضائعات خلال عملية جني التمور.
- 4- قلة اهتمام المسوقين بتنظيف حاصلاتهم من التمور وبما يلائم المواصفات المطلوبة.
- 5- قلة وسائل النقل في أيام الذروة للتسويق وعدم توفر الطرق المناسبة وارتفاع تكاليف النقل.
- 6- ضعف دور الاجهزة الإرشادية الزراعية لتقديم النصح والمشورة اللازمة وعدم وجود المراكز التسويقية النموذجية.

ثانياً: معوقات تخزين التمور وتشمل:

- 1- قلة وضعف توزيع وانتشار الطاقات الخزنية وضعف امكانية استيعابها للفائض من التمور مع تأخر الخزين وعدم توفر برامج الادامة والصيانية الدورية.
- 2- تذبذب كميات الإنتاج السنوي من التمور نتيجة لظاهرة المعاومة (تبادل الحمل بين سنة وأخرى) وانخفاض أعداد أشجار النخيل وتدهور غلة النخلة.
- 3- عدم انتظام عملية تصدير التمور وصعوبة تحديد مدة الدورة التخزينية وما يتطلب ذلك من إجراءات وخبرة في إدارة مخازن التمور.
- 4- عدو وجود جهة قطاعية تقوم بالاشراف والمتابعة على تطور وظيفة التخزين لدى القطاع الخاص.
- 5- عدم وضوح في السياسة الاستهلاكية والسعرية والتصديرية وعدم ترابطها.

ثالثاً: معوقات نقل التمور وتشمل:

- 1- سوء شبكة التنقل داخل بساتين النخيل وعدم صلاحيتها للاستخدام مما ينعكس على كثرة الفاقد والتلف في منتجات التمور فضلا عن ارتفاع تعريفة النقل بالشاحنات.
- 2- عدم استخدام طرق النقل البديلة والرخيصة نسبياً مثل النقل البري والنقل بواسطة السكك الحديدية.
- 3- عدم انتظام عملية التوضيب والتنظيم للعبوات المستخدمة أثناء عملية النقل.

رابعاً: المشاكل التسويقية للشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور وتشمل:

- 1- عدم وجود جهة رسمية تتحكم بحركة تصدير وموازنة العرض والطلب في الأسواق الخارجية لمنع تدهور الأسعار ووضع حد للمضاربة وخفض أسعار البيع في الخارج.
- 2- عدم وجود مراكز مراقبة رسمية في أسواق بيع التمور للرصد والتحقق، وايصال المعلومات للجهة المراقبة لاتخاذ الإجراءات بحق تجار التمور المخالفين ومنعهم من التصدير.
- 3- عدم تحديد مواصفات للتمور الصالحة للتصدير من مواد تعبئة وتغليف وتبخير التمور ونسبة الاصابة ونوعية التمور الجيدة ونسبة المواد الشائبة وغيرها، وان وجدت فأنها لا تطبق، مما ينعكس على سمعة التمور في الخارج وانخفاض أسعارها.
- 4- عدم وجود جهة مخولة لمنح شهادات الفحص، وان وجدت فأنها تفتقر للمنشآت والمعدات والمباني والمواد اللازمة لذلك، مما ينعكس سلباً على أسعار تصدير التمور.

- 5- غياب الدعم الحكومي للشركة بالرغم من ان حصة الدولة فيها (40%) من قيمة الأسهم، وضعف القدرة المالية للشركة لشراء التمور وتشغيل الآلات والمكائن، مما أدى إلى هجرة الكوادر الفنية للعمل لدى القطاع الخاص.
- 6- ضعف السيطرة النوعية على تمور القطاع الخاص وخاصة خلال السنتين الأخيرتين وذلك بسبب التعليمات الخاصة بالتصدير والتي أعطت مرونة أكبر للمصدرين بتصدير التمور بدون الحصول على شهادة التقييس والسيطرة النوعية، مما دفع إلى تسويق تمور ذات نوعية رديئة سواء للأسواق الداخلية أو الخارجية.
- 7- نشوء الأسواق الوسيطة لحرمان العراق من استغلال موائمه طيلة فترة الحروب والحصار، مما أدى إلى الاعتماد على وسطاء من القطاع الخاص، مما أفقد الشركة السيطرة على حركة التمور وانسيابيتها أو معرفة جهة التصدير، وكذلك خسارة الأسواق العالمية التقليدية والتي دخلتها دول مصدرة أخرى مثل باكستان وإيران والسعودية والإمارات وتونس والجزائر.
- 8- عدم ثبات تعليمات التصدير خلال الموسم الواحد وتغيرها مما يتطلب تغيير سياقات عمل الشركة نتيجة لذلك.
- 9- صعوبة توفير مواد التعبئة اللازمة المطابقة للمواصفات الدولية والملائمة لآذواق المستهلك في الأسواق الداخلية والخارجية.
- 10- صعوبة الاتصالات المباشرة بالمستوردين في الخارج لعدم وجود شبكات الاتصال الحديثة.
- 11- عدم وجود الدورات التدريبية لكوادر الشركة في مجالات التسويق والإدارة والدعاية والصيانة والأجهزة والمعدات وغيرها.

2-12 سبل تطوير تسويق وتجارة التمور:

نظراً لكون المؤسسات والتنظيمات القائمة على عمليات تسويق وتجارة التمور قد ارتبطت تاريخياً بوزارة التجارة، لذلك يقع الدور الكبير عليها في مجال تطوير التسويق والاستيراد والتصدير، وكذلك لمؤسساتها ذات العلاقة بهذه الأنشطة ووفق نقاط التحسين والمعالجة الآتية:

أولاً: العمل على إنشاء قاعدة معلومات عن سوق التمور العراقية (إنتاج، تسويق، أصناف، أسعار، غيرها) والوقوف على معلومات ومتطلبات السوق العالمية.

ثانياً: العمل على إدخال التمور المصنعة في الاتفاقيات التجارية للعراق مع دول العالم وخاصة التي فيها أسواق رائجة لاستقطاب التمور العراقية والتوسع في عقد الصفقات التجارية في مجال التمور، وضرورة الحصول على أسعار مجزية للتمور المهيأة للاستهلاك البشري والاستخدام الصناعي، مع بحث ودراسة السبل الضرورية للحصول على تسهيلات الاعفاء الكمركي، ومرونة في شروط الاستيراد والتصدير لهذه الاتفاقيات.

ثالثاً: ايجاد برنامج للتصدير بالتعاون مع جمعيات الأعمال والمنتجين أو المزارعين وتشجيع التنظيمات التعاونية في تسويق التمور.

رابعاً: دعم تصدير التمور من خلال منح حوافز واعانات للمصدرين وفق ضوابط تشجيع التصدير إلى الأسواق الخارجية.

خامساً: تسهيل الإجراءات الكمركية وكذلك المتعلقة بتصدير التمور وتقليل الرسوم المفروضة على شهاد المنشأ والشهادة الصحية.

سادساً: في مجال إيجاد الأسواق الداخلية والخارجية للتمور المنتجة وتوزيعها ضمن الحصص التموينية أو لأفراد القوات المسلحة والتغذية المدرسية، والاعانة الإنسانية الدولية.

سابعاً: القيام بحملات للإعلان والدعاية والنشر للتعريف بجودة المنتج من التمر العراقي في الداخل والخارج.

ثامناً: تشجيع الاستثمارات في الخدمات التسويقية المختلفة ووفق دراسات واليات تعد لذلك، ومعالجة الخلل في بنية القطاع التسويقي الداخلي والتصدير.

المحور الثالث
واقع تصنيع التمور وسبل تطويره



المحور الثالث: واقع تصنيع التمور وسبل تطويره

1-3 تصنيع التمور:

انتشرت عمليات تصنيع التمور في العراق منذ القدم، وكان البدء بفكرة إدخال التمور كمادة أولية لصناعات متعددة على المستوى التجاري في العام 1935م عندما لوحظ وجود صعوبة في تصريف كميات التمور المنتجة وبالأخص صنف الزهدي وذلك لوفرتة وانخفاض أثمانه، وفي عام 1940م شرعت جمعية التمور العراقية بدراسة إقامة بعض المشاريع الصناعية لاستغلال الكميات الفائضة من التمور، غير ان ذلك لم يحدث وتركت الأمور في حينها وذلك لقيام شركة (اندروير) البريطانية باحتكار التمور المنتجة وتصديرها إلى الخارج.

وقد دخلت التمور ضمن الصناعات الوطنية العراقية عام 1952م (باستثناء عملية الكبس والتعبئة) عندما بدأ إنتاج الدبس تجارياً، ثم قام مجلس الأعمار آنذاك في عام 1953م بأقرار مشروع عي الدبس في كربلاء والكحول في الخالص، رغم ان القطاع الخاص كان قد بادر بالقيام بتصنيع التمور في عام 1920م وخاصة صناعاتي الدبس والكحول وعن طريق استخدام الطرق البدائية كالمدابس والمسابك (البيارات) ومعاصر بسيطة وبدائية، وقد تم انشاء مصنعي لإنتاج المشروبات الكحولية والكحول النقي والمعدوم عام 1945م.

لا تزال عملية التصنيع وكبس وتعبئة التمور والفرز والتدريج تعتمد على الأيدي العاملة، وكذلك التخزين في المخازن المبردة والتحكم في نسبة الرطوبة، وهي من العمليات التي تؤثر على جودة التمور، وكذلك لا زالت عمليات الغسيل والتنظيف وعملية التجفيف السطحي والفرز والتدريج النهائي وعمليات نزع النوى عند إنتاج عجينة التمور متأخرة نسبياً ولا تحقق طموحات التصنيع المرجوة لمنتج التمور.

2-3 المشاريع الصناعية المعتمدة على التمور:

نفذت خلال عقد الثمانيات من القرن الماضي مجموعة من المشاريع الصناعية المعتمدة على إنتاج التمور في العراق، وأهم هذه المشاريع الحكومية هي:

- 1- مشروع السكر السائل في الهندية.
- 2- مشروع الخل الطبيعي في النعمانية.
- 3- مشروع الكحول في الخالص.
- 4- خط الدبس المحسن في كربلاء.
- 5- مشروع البروتين النباتي (خميرة التوريل) في سوق الشيوخ والكفل.

وكان من المؤمل ان تستهلك هذه المشاريع عند تشغيلها نحو (182) ألف طن سنوياً من التمور، وكما موضح في الجدول رقم (11).

جدول رقم (11).

الطاقات الإنتاجية للمشاريع الصناعية المعتمدة على إنتاج التمور في العراق
وكمية التمور المقرر استهلاكها من قبلها

ت	المشروع	كمية التمور المطلوبة (طن)	الطاقة الإنتاجية السنوية (طن)
1	السكر السائل في الهندية	48,000	30,000
2	الخل الطبيعي في النعمانية	2,000	5,000
3	المشروبات الكحولية في الخالص	7,000	2,000
4	خط الدبس المحسن في كربلاء	7,000	5,000
5	خميرة التوريل في سوق الشيوخ	18,000	5,000
6	حامض الليمون وخميرة التوريل في الكفل	100,000	2,500
			28,000
	المجموع	182,000	77,500

ان الهدف الرئيسي لقيام هذه المشاريع أعلاه هو لامتصاص بحدود (40-50%) من فائض الإنتاج السنوي من التمور (صنف الزهدي)، مع إمكانية زيادة الاستفادة والمردود الاقتصادي من هذه الثروة الوطنية نظراً للحاجة لهذه المنتجات وحسب تسلسل أهميتها الاقتصادية والغذائية إلى جانب تحسين تجارتها الداخلية وتطوير العمليات والوظائف التسويقية المرافقة لها مثل وظائف النقل والخزن والتعبئة والتغليف وغيرها، فضلاً عن توفير العملة نتيجة استيرادها من الخارج.

وفي عام 1987م ونتيجة لإجراءات الخصخصة فقد تحولت ملكية هذه المشاريع الصناعية إلى القطاع الخاص. وفي الوقت الحاضر يوجد العديد من المشاريع الصناعية المتخصصة بمنتجات التمور، والتي انتمت إلى اتحاد الصناعات العراقي المشكل بموجب قانون الاتحاد رقم 34 لسنة 2002م والذي جاء تعديلاً لقانون الاتحاد رقم 44 لسنة 1989م. والجدول رقم (12) يبين أعداد وأنواع وتوزيع معامل التصنيع المعتمدة على التمور موزعة حسب محافظات القطر من المسجلة فقط في اتحاد الصناعات العراقي، كما توجد أعداد أخرى من معامل كبس وتصنيع التمور غير مسجلة في اتحاد الصناعات العراقي.

جدول رقم (12).
أعداد وأنواع معامل كبس وتصنيع التمور في العراق

نوع الصناعة				المحافظة	ت
المجموع	المشروبات الكحولية	صناعة الدبس	تغليب وكبس التمور		
21	10	-	11	بغداد	1
12	10	-	2	ديالى	2
37	2	34	1	بابل	3
4	-	2	2	كربلاء	4
4	-	4	-	النجف	5
11	-	-	11	البصرة	6
1	-	-	1	واسط	7
5	5	-	-	نينوى	8
1	1	-	-	ميسان	9
96	28	40	28	المجموع	

3-3 وصف للعمليات التسويقية لكبس التمور:

وتشمل العمليات التسويقية لصناعة كبس وتغليف التمور مراحل متعددة وكالاتي:

1- مرحلة جني وجمع التمور:

وتتم من خلال جمع العثوق بطرق مختلفة، ثم يجمع الحاصل في محل خاص داخل البستان وتفصل التمور المصابة والمشوهة عن الجيدة قبل إرسالها إلى معامل التعبئة.

2- مرحلة استلام التمور:

تنقل التمور محملة في عربات إلى ساحة الميزان وتوزن وتجمع على رصيف المعمل لتصنيفها وتقدير نسبة الشوائب فيها، ولكنها لا تدخل مراحل الإنتاج مباشرة لذا تخزن في مخازن خاصة.

3- مرحلة الخزن والتعفير:

تتطلب التمور ظروفًا خاصة عند الخزن، وتخزن بطرق بدائية غالباً وتستعمل طريقتي التعفير الأولى تحت الضغط الاعتيادي والثانية تحت الضغط المخلخل.

4- مرحلة التصنيف:

تمر التمور بعملية تصنيف أولية قبل غسلها لفصل الثمرات المشوهة أو المصابة بالحشرات أو الجافة (الحشف) والرديئة عن التمور الجيدة.

5- مرحلة الغسل والتنظيف:

تغسل التمور لإزالة الشوائب الملتصقة على سطحها الخارجي ويستعمل لذلك الماء عادة.

6- مرحلة الترطيب:

تجري عملية الترطيب للتمور لجعلها ملائمة لذوق المستهلك وسهولة المضغ وذلك بغمرها في الماء البارد أو الحار أو بمعالجتها بالبخار، حيث وجد ان استعمال البخار هو المفضل لأنه سريع التأثير وسهل الضبط ويعطي نوعاً من التعقيم ويصبح مظهر التمرة أكثر لمعاناً.

7- مرحلة الانضاج الصناعي:

تجري هذه العملية عندما تتحول الثمار من مرحلة الخلال إلى مرحلة الرطب وتتميز هذه المرحلة بظهور منطقة داكنة لينة أسفل الثمرة.

8- مرحلة البسترة:

تستعمل الحرارة في قتل الحشرات وبيوضها والأحياء الطفيلية المسببة لتشوة شكل الثمرة أو لتخمرها وتعفنها وكذلك في تدمير أو إيقاف عمل الانزيمات المسببة للتغيرات الفسيولوجية التي ينتج عنها الفساد والتلف التدريجي وتسمى عملية المعاملة بالحرارة بالبسترة.

9- مرحلة التعبئة والتغليف:

وهي مرحلة تعبئة التمور المجهزة في عبوات متنوعة وتهيتها للاستهلاك الغذائي وحسب ذوق المستهلك، وتختلف أنواع العبوات مثل العلب الكارتونية/ الصناديق الخشبية/ الخفاف/ أكياس الجوت/ أكياس البولي بروبيلين/ ورق السيلوفان/ علب بلاستيكية مفرغة

من الهواء وغيرها، وتخزن التمور في ظروف التبريد تحت درجات واطئة للمحافظة على نوعيتها.

تساهم الصناعات التحويلية ومنها عملية كبس التمور بعدد كبير من الفوائد من النواحي الاقتصادية والصحية والغذائية، إذ تساهم في إطالة مدة صلاحية التمور المنتجة للاستهلاك والحصول على منتج صحي خال من الآفات والعفن عن طريق التبخير أو التعفير، وكذلك تساهم في تحويل المادة الغذائية الخام إلى منتجات مرغوبة من خلال العمليات التصنيعية، وحماية التمور من التلف والفقد في مواسم الوفرة وتهيئتها بأسعار مناسبة في غير مواسمها.

وتركز عملية تعبئة وتغليف التمور في شكلين رئيسيين هما:

أ- تعبئة وتخزين الرطب:

وتعتبر عملية تعبئة وتغليف وخبز الرطب وسيلة لإطالة فترة صلاحية التمور الطازجة وتتم هذه الصناعة على الخطوات الآتية:

- يتم جني التمور في مرحلة الخلال والرطب.
- إجراء عملية الفرز الأولي.
- غسلها وتعبئتها في عبوات مناسبة ونقلها إلى مكان بارد نوعاً ما حتى تنخفض درجة حرارة التمر.
- تنقل بعد ذلك إلى مخازن خاصة ذات درجة حرارة ورطوبة معلومة حسب طريقة الحفظ.
- تهيئة التمور للتسويق.

وان طريقة الحفظ صناعياً تتم بالتجميد ويفضل ان تكون درجة الحرارة من (18-22)°م تحت الصفر. واما طريقة الحفظ بالتبريد فتكون درجة حرارة المخزن (4-6)°م تحت الصفر مع رطوبة نسبية (75-80) %.

وتباع التمور في بداية موسمها وهي لا تزال في مرحلة الخلال والرطب بأسعار تتجاوز أسعار التمور كاملة النضج، إذ تمتاز التمور في هذه المرحلة بجودة طعمها وطيب نكهتها وانخفاض محتواها من السكريات وارتفاع الرطوبة وبالرغم من شدة الطلب على التمور في بداية موسمها الا ان مشكلة قصر فترة عرضها لارتفاع محتواها المائي الذي يصل إلى (50%) من مكوناتها تشكل أهم الصعوبات التسويقية.

وتحقق هذه الصناعة العديد من المنافع الاقتصادية وهي:

- تحسين أسعار البيع للمنتجين.
- توفير التمور (الرطب) طازجة في مواسمها، وتوفير جزء كبير من التمور التي كانت تتلف بسبب الإصابات الحشرية الفطرية.
- زيادة الفترة التسويقية للتمور والتحكم بكميات العرض لتفادي انخفاض الأسعار.
- توفير كميات فائضة معدة للتصدير الخارجي.

ب- تعبئة التمور النصف جافة والجافة:

وتتم فيها عملية بيع التمر سائبا في الأسواق المحلية والخارجية وبذلك تعتبر التمور فاكهة جافة مثل الخوخ والجوز واللوز وتتم تعبئة كميات وشحنات التمور بعبوات كبيرة مثل أكياس الجوت في حالة الأصناف الصلبة وكذلك في أقفاص منسوجة من الخوص أو علب صفيح بالنسبة للأصناف اللينة مع استعمال الأقفاص لتصدير الثمار ذات الجودة المتواضعة كغذاء شعبي أو للتصنيع اما الأكياس فتستعمل عادة لنقل وتسويق خلال المطبوخ.

ويتم بيع التمر مباشرة في الأكياس أو الأقفاص في إطار السوق المحلي، وقد تم عمل مكينة جزئية لكبس التمر وذلك باستعمال مكابس شبة اوتوماتيكية مما يستوجب توفير حجم ثابت وقياس الأكياس أو العلب أو الصفيح. وعموماً فإن كبس التمر وتحويله إلى كتلة شبة صلبة تعد وسيلة فعالة لمقاومة الإصابة بالحشرات لأن الكبس لا يسمح بمرور الهواء الذي قد يسبب حدوث تغيرات في تركيب التمر خلال الخزن، كما ان الكبس يمنع تسرب الرطوبة من وإلى الجو المحيط مما يقلل من احتمال الجفاف أو زيادة الرطوبة في التمر المخزون.

وتعاني عملية التعبئة والتغليف والفرز والتدريج العديد من المعوقات وهي:

أ- معوقات تعبئة وتغليف التمور وتشمل الاتي:

- ارتفاع نسب الفقد والضائعات من التمور عند التعبئة والتغليف في العبوات المعدة لذلك.
- استخدام عبوات كبيرة (الجملة) للتصدير إلى الأسواق الوسطية التي تعتبر تعبئتها بعبوات تتفق مع متطلبات الأسواق الدولية وبيعها بأسعار مرتفعة جدا.
- اعتقاد بعض الوسطاء وأصحاب المكابس ومعامل فن توضيب وتعبئة وتغليف التمور والتجار المصدرين وأصحاب مكاتب واجازات التصدير ان هناك أسواق لا تحتاج تعبئة وتغليف بشكل متميز وبنوعية جيدة.
- عدم انسجام الغلاف مع الطبيعة الفسيولوجية للتمر لحمايته من التلف كمادة غذائية.
- عدم تطابق بطاقات الدلالة مع ما موجود في داخل العبوات من تمور.

- ان اغلب التصاميم المستخدمة في تعبئة وتغليف التمور قديمة وغير متلائمة مع عناصر تكوين الفنون الطباعية المستخدمة.
- ارتفاع التكاليف غير المباشرة للعبوات، وضعف استثمارات القطاع الخاص في مجالات انشاء صناعة متخصصة للتعبئة والتغليف وقلة المواد الأولية الداخلة في صناعة مواد التعبئة.
- قلة الكوادر المتخصصة العاملة في مجال التعبئة والتغليف، وشحة المعلومات العالمية عن تقنيات صناعة التعبئة والتغليف.
- قلة البحوث والمواصفات القياسية الأولية لمواد التعبئة والتغليف والتشريعات لحماية البيئة.

ب- معوقات تعبئة وتغليف التمور وتشمل الاتي:

- (1) قلة الملاك الفني المتخصص والقادر على تطبيق المواصفات عند إجرائه لعمليات الفحص المختبري لتحديد الدرجة والجودة.
- (2) عدم دقة الفحص المختبري لشحة المستلزمات المختبرية اللازمة للفحص وقيام التجار والمصدرين بهذه العملية بأنفسهم احيانا.
- (3) ضعف أو عدم إجراء عمليات التعفير للتمور في كافة المراحل يؤدي إلى تلفها وتدني جودتها وقيمتها ونوعيتها.
- (4) ضعف الوعي الإرشادي لدى المنتجين والوسطاء والمسوقين بأهمية عمليات الفرز والتدريج والمماثلة والتصنيف للتمور.
- (5) تذبذب الإنتاج السنوي يؤثر على عدم تجانس وتمائل الأصناف المسوقة سنوياً.
- (6) غياب السيطرة النوعية داخل المكبس ومعامل التعبئة التي تؤمن ثبات الإنتاج ونوعه.
- (7) غياب الرقابة والأشراف الداخلي والخارجي وسحب المعيبات من المنتج ومحاسبة المقصرين.

3-4 الصناعات التحويلية للتمور:

احدى العمليات التسويقية المهمة، حيث تعمل الصناعة التحويلية على اضافة المنافع الشكلية للمنتوج وتوفيره بأشكال تلائم حاجات وذوق المستهلك، والمقصود في الصناعات التحويلية هو استغلال ما يستخلص من التمور من محتوى غذائي لإنتاج منتوج يستغل مباشرة (الدبس والخل) أو يدخل في صناعة منتجات تستخدم لأغراض صناعية أو غذائية. وسيتم استعراض أهم الصناعات التحويلية للتمور في العراق بشيء من الإيجاز:

أولاً: صناعة الدبس:

عرفت صناعة الدبس منذ القدم في معظم مناطق زراعة نخيل التمر، وتكاد تكون أغلب أصناف التمور صالحة لاستخراج الدبس. وتوجد ثلاث طرق لاستخراج الدبس، هي:

أ- **المدابس:** وهي طريقة مستخدمة لدى مزارعي شط العرب، تعتمد على استخلاص العصير السكري للتمور بتأثير الضغط الناجم عن تكديس التمور في غرف خاصة مفروشة ارضيتها بالجريد (خوص السعف) ولها منفذ في القعر لجمع الدبس، ويطلق عليه دبس دمة.

ب- **المسابك:** وهي طريقة قديمة مستخدمة في المنطقة الوسطى تتلخص في غلي التمور في الماء وترشيح العصير وتركيزه اما بالتسخين أو تحت أشعة الشمس.

ج- **صناعة الدبس الحديثة:** استخدام طريقة ميكانيكية، يتم فيها استخلاص عصير التمور وتنقيته ومعالجة لونه وترشيحه ثم تكثيفه تحت الضغط المخلخل. وقد باشرت شركة صناعة التمور عام 1953م في بغداد بإنتاج الدبس باستخدام معمل ميكانيكي. وقد تم تجديده عام 1969م وفي ثمانينات القرن الماضي انشأ معمل دبس كربلاء بطاقة (5000) طن/ سنة، كما ان هناك العديد من مصانع القطاع الخاص فضلاً عن الصناعة المنزلية للدبس.

ثانياً: صناعة السكر السائل:

وهو محلول سكري كثيف ناتج عن استخلاص عصير التمر وبستعمل في الصناعات الغذائية التي تحتاج للاحتفاظ بالماء كالعصائر والمشروبات الغازية وتشمل الخطوات التصنيعية لإنتاج السكر السائل ما يلي:

- 1- استلام التمور وتنظيفها.
- 2- استخلاص العصير لعدم كفاءة العصير السكري من التمور.
- 3- ترشيح العصير بمرشحات كفاءة.
- 4- إزالة الاملاح المعدنية بالمبادلات الأيونية.
- 5- تركيز العصير تحت الضغط المخلخل.

وقد أنشأت الدولة بعد عام 1980م مصنع لإنتاج السكر السائل في الهندية بطاقة إنتاجية (30) ألف طن سنوياً، وقد واجهت هذه الصناعة العديد من المشاكل الفنية والإنتاجية لحين تصفيته وبيعه عام 1987م.

ثالثاً: الصناعات التخمرية للتمور:

وتعرف بأنها الفعاليات الحيوية للخلايا الحية أو الانزيمات المستخرجة منها بوجود أو غياب الاوكسجين. وتشمل الصناعات التخمرية للتمور ماياتي:

أ- صناعة الخل:

وهي من الصناعات المهمة حيث تصل حاجة الأسواق العالمية إلى أكثر من (3) مليون طن/ سنوياً، وتدخل في الصناعات الطبية والصيدلانية مثل الفيتامينات والهرمونات والمضادات الحيوية، وفي صناعات أخرى مثل البلاستيك والورنيش (الاصباغ) وفي صناعة الألياف والمبيدات الحشرية. وتمر طريقة تصنيع الخل بمرحلتين باستخدام خميرة خاصة:

(1) التخمر الكحولي: وخلالها يتحول السكر إلى كحول ايثلي.

(2) التخمر الخليكي: وخلالها يتم تحويل الكحول إلى حامض الخليك.

وقد أقيم مشروع لإنتاج الخل الطبيعي في النعمانية (محافظة واسط) بطاقة (5) مليون لتر/ سنة، يستهلك سنوياً (2000) طن تمر سنوياً. وهناك أيضاً مصانع عديدة للقطاع الخاص، اضافه إلى انتشار صناعته من خلال الصناعات المنزلية.

ب- صناعة الكحول الايثلي:

وتفيد في مجالات عديدة منها الطبيعة للتطهير والصناعية كمذيب في صناعة الراتجات والمواد الصيدلانية و مواد التنظيف وكمادة وسطية لعدد من الصناعات إضافة إلى صناعة المشروبات الكحولية، وقد أقيم مشروع لإنتاج الكحول الايثلي في الخالص (محافظة ديالى) بطاقة (2) مليون لتر/ سنة ويستهلك (7000) طن تمر سنوياً، كذلك توجد معامل للقطاع الخاص تستخدم التمور لإنتاج الكحول تابعة لشركة التقطير والمنتجات الشرقية وشركة الصناعات الكيماوية العصرية.

ج- صناعة التوريللا وخميرة الخبز:

وتستخدم خميرة التوريللا (خميرة الأعلاف) في تصنيع علائق الحيوانات وكذلك خميرة الخبز الجاف أو الطرية من التمور. وقد انشأ مشروع لإنتاج خميرة التوريللا في سوق الشيوخ بطاقة (5) ألف طن سنوياً تستهلك لإنتاجها (8) ألف طن من التمور.

د- صناعة حامض الليمون:

يستخدم عصير التمر المركز (الدبس) في إنتاج الحامض والذي كان لحد قريب يستخلص من الفواكه الحمضية ويستخدم الحامض في الصناعات الغذائية والصيدلانية وصناعات تحويلية أخرى.

هـ - صناعة الانزيمات الصناعية:

ويتم استخدام عصير التمر في الاوساط الزراعية لإنتاج بعض الانزيمات ذات الاستخدامات الصناعية المهمة، وهذه الصناعات تحت الدراسة والبحث والتطوير.

و- صناعات أخرى للتمور:

وتشمل أعداد كبيرة ومتنوعة من الصناعات التحويلية التي تعتمد على التمور كمادة أولية و أساسية في تكوينها وذات قيمة غذائية عالية:

- 1) تلميع التمور. (7) صناعة الخبز والمعجنات (بسكويت ويفر).
- 2) حفظ التمور الرطب. (8) تصنيع الحلويات والشكلة.
- 3) الخلال المطبوخ. (9) تصنيع حلوى جيلاتينية.
- 4) تصنيع أغذية الأطفال. (10) إنتاج المشروبات المرطبة والغازية.
- 5) إنتاج صبغة الكراميل. (11) إدخال التمور في صناعة الأيس كريم.
- 6) إنتاج مربى التمر. (12) إدخال الدبس في صناعة الصاص والكجب.

3-5 معوقات تصنيع التمور:

- 1- ارتفاع نسبة الفقد والضياع من التمور خلال عملية التصنيع.
- 2- قلة الصناعات القائمة والحديثة لامتناس فائض الإنتاج السنوي من التمور.
- 3- عدم وجود سياسة تصنيعية مستقلة للتمور.
- 4- سيادة ملكية القطاع الخاص لعملية التصنيع وارتفاع تكلفة عناصر الإنتاج.
- 5- اختلاف وتنوع تكنولوجيا المعامل الخاصة بتصنيع التمور.
- 6- شحة الأيدي العاملة الفنية المدربة لمعامل التصنيع المختلفة.
- 7- ضعف التوزيع المكاني لمعامل تصنيع التمور.
- 8- ضعف الاستثمارات بالصناعات المعتمدة على التمور.

3-6 سبل تطوير تصنيع التمور:

يمكن لوزارة الصناعة والمعادن ان تلعب دوراً مهماً في مجال تصنيع التمر ومن خلال الاتي:

- 1- تشجيع قيام صناعات تحويلية تعتمد على التمور كمادة أولية لإنتاج الدبس والخل والكحول الصناعي وغيره من المنتجات لامتناس فائض التمور المنتجة في الأسواق والعمل على تقديم الدعم والمحفزات لأكثر الصناعات التحويلية تسويقياً.
- 2- تفعيل دور المركز الوطني للتعبئة والتغليف وتوفير الدعم المالي والفني وتطويره.
- 3- حث الصناعيين والفنيين من القطاع الخاص العاملين في صناعة التمور بأهمية التواصل مع الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية لتطبيق المواصفات القياسية بمنتجاتهما من التمور.
- 4- حث الشركة العامة للأدوية بأجراء الدراسات والبحوث للاستفادة من القيمة الطبية لنوى التمر لعلاج امراض السكر والحمى وكمحفز للجهاز المناعي وغيرها.
- 5- السعي لاستقطاب المصانع والشركات الغذائية العالمية للاستفادة من مشتقات التمر في صناعاتهم التحويلية (صناعة السيريلاك للأطفال والمسنين وصناعة باودر التمر) والصناعات الأخرى التي يستخدم فيها عجينة ودبس التمر وكذلك إمكانية تصنيع مشروب غازي لاحتواء التمر على مادة الفلوريد بنسب عالية.
- 6- التنسيق للاستفادة من البحوث والدراسات التي تصدرها المراكز البحثية والعلمية في هذا المجال.

المحور الرابع

المواصفات القياسية للتمور العراقية

المحور الرابع: المواصفات القياسية للتمور العراقية

1-4 المواصفات القياسية:

وتعني إيجاد أو خلق نظام أو أسلوب للمقارنة ولتبادل الأفكار والمعلومات الفنية وإيجاد السبل البسيطة والواضحة والمفهومة والقابلة للتطبيق محل التعقيد، وهدفها الأساس حماية المستهلك من خلال إنتاج سلع بنوعية مناسبة وثابتة وبكف معقولة.

وتعد المواصفات الأداة الرئيسية وهي حجر الزاوية للصناعة الناجحة وتشمل على خصائص المواد الخام والمواد نصف المصنعة والمنتجات النهائية، إضافة إلى المواصفات تؤخذ النماذج لأغراض الفحص وكذلك مواصفات طرق الفحص لأغراض التحقق من تلك الخصائص.

ان تحديد خصائص ومتطلبات السلعة أو الآلة واخضاعها إلى نظام موحد مهما اختلفت مصادر إنتاجها، وإصدار التشريعات والقوانين ذات العلاقة بها للتأكد من ان السلعة أو الخدمة الواصلة إلى المستهلك وفق المواصفات والنوعية المطلوبة.

2-4 اهمية تطبيق المواصفات القياسية للتمور:

- 1- حماية المستهلك من خلال توفير منتجات غذائية صحية وسليمة وامينة.
- 2- حماية المنتج والمستورد من خلال الزامه بتطبيق تلك المواصفات تقليلاً للخسائر وحماية الاقتصاد الوطني.
- 3- تلبية متطلبات التجارة الدولية والوطنية وقوانينها.
- 4- السيطرة على الأغذية الحساسة للتلوث والتلف من بدأ عملية التصنيع حتى المنتج النهائي من خلال تطبيق المواصفات القياسية ذات العلاقة.

3-4 المواصفات القياسية للأغذية والتمور وتصنيعها الصادرة عن الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية:

لقد اصدر الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية العديد من المواصفات القياسية الخاصة بإنتاج وتصنيع التمور، نذكر منها:

- 1- المواصفات القياسية العراقية رقم (356) لسنة 1990م. والخاصة بالقواعد الصحية في معامل تصنيع وتحضير الأغذية ومنها صناعة التمور.
- 2- المواصفات القياسية العراقية رقم (230) لسنة 1989م. والخاصة ببطاقة الدلالة (label).
- 3- المواصفات المايكروبية رقم (365) لسنة 1988م. والخاصة بالمنتجات الغذائية ومنها مادة التمور.
- 4- المواصفات القياسية العراقية رقم (882) لسنة 1988م. وتشمل التمور منزوعة النوى وغير منزوعة النوى.
- 5- المواصفات القياسية العراقية رقم (1607) لسنة 1990م. الخاصة بالتمور المحشوة والمكسوة.
- 6- الدليل الاسترشادي المرجعي رقم (515) لسنة 1993م الخاص بتعيين محتوى الشوائب المعدنية في التمور.
- 7- المواصفات القياسية الخاصة بمنتجات التمور مثل المواصفات القياسية رقم (1041) لسنة 1988م الخاصة بالدبس، والمواصفات القياسية رقم (110) وتحديثها لسنة 2002م والخاصة بالخل.

4-4 المواصفات القياسية رقم (882) للتمور العراقية:

تشمل المواصفات القياسية رقم (882) لسنة 1988م الخاصة بالتمور المعدة للاستهلاك البشري وتشمل التمور ثنائية أو احادية السكر منزوعة النوى أو غير منزوعة النوى ولا تشمل منتجات التمور المقطعة أو المهروسة أو المستخدمة للأغراض الصناعية.

التعريف:

1. **الخلال:** ثمار كبيرة الحجم صلبة القوام وذوات لون اصفر أو أحمر مصفر وتحتوي على نسبة عالية من السكريات معظمها سكريات ثنائية، وتصل الثمرة إلى أكبر حجم لها في نهاية هذه المرحلة.

2. **الخلال المطبوخ:** هي ثمار تم تجفيفها بعد سلقها وهي في مرحلة الخلال وتتميز بصلابة خواصها وتجعد قشرتها وقلة حلاوتها وقابليتها على الخزن لمدة طويلة.
3. **الرتب:** وهي عبارة عن ثمار تتميز بليونتها وشدة حلاوتها لزيادة نسبة السكريات الأحادية والتصاق قشرتها.
4. **التمر:** هو ثمار شجرة النخيل السليمة الخالية من العيوب والمواد الغريبة ويختلف قوامها من تمر لينة إلى تمر نصف جافة، إلى تمر جافة وحسب نسبة الرطوبة فيها.
5. **التمور اللينة:** تمر طبيعية النضج، لينة القوام احادية السكر.
6. **التمور تصف الجافة:** تمر طبيعية النضج ذات قوام صلب نوعاً ما واغلب السكر فيها احادي.
7. **التمور الجافة:** تمر طبيعية النضج ذات قوام واغلب السكر فيها ثنائي.
8. **التمور منزوعة النوى:** وهي تمر كاملة نزلت نواتها ألياً و يدويأً.
9. **التمور المشوهة:** تتميز بوجود (ندب، تغير في اللون، لفحة شمس، بقع سوداء) أو ما يشابهها من التشوهات في مظهر سطح معيب تزيد مساحته عن مساحة دائرة قطرها (7) ملم.
10. **التمور المتضررة:** وهي التمور منزوعة النوى التي تعرضت لاضرار ميكانيكية بالغة أو تعرض لحم التمرة للتمزق بحيث أدى إلى ظهور النواة وخلل من المظهر الخارجي للثمرة.
11. **تمر غير ناضجة:** وتكون خفيفة الوزن ذات لون فاتح وتحتوي على نسيج ذابل قليل اللب وقوام مطايطي.
12. **تمر عذرية (الشيصي):** تمر غير ملقحة تمتاز بقلّة لبها وبتوقف نموها وخلوها من النواة.
13. **تمر ملوثة:** تمر تحتوي على مواد عضوية ولا عضوية مثل الأوساخ والرمل بحيث تبدو المساحة الكلية المتأثرة أكبر من مساحة دائرة قطرها (3) ملم.
14. **تمر ملوثة ومتضررة بالحشرات والعت (السوس):** تمر متضررة بالحشرات والعت أو ملوثة بالحشرات الميتة أو وجود العت على أجزائها.
15. **تمر متحمضة:** وهي تمر ناتجة عن تكسر السكريات إلى كحول وحامض الخليك بالخمائر والبكتريا.
16. **تمر متعفنة:** تمتاز بوجود خيوط العفن وظاهرة للعين المجردة.
17. **تمر متفسخة:** وتكون في حالة التحلل وذات مظهر غير مرغوب فيه.

5-4 خواص ومتطلبات التمور المعدة للفحص:

1. ان تتميز الثمار باللون والنكهة المميز للصنف الخاص بها.
2. تكون خالية من الحشرات الحية وبيوضها ويرقاتها.
3. ان تكون خالية من العفن ومن أي طعم أو رائحة غريبة أو اثار التخمر.
4. ان تكون نظيفة وخالية من أي مواد غريبة ظاهرة.

وتصنف التمور العراقية حسب الجودة والنوعية إلى ثلاث درجات، هي:

- 1- **التمور الممتازة:** وتمتاز بالخواص الآتية:
 - أ- ثمرها متجانسة في الحجم والشكل واللون وقوام اللحم ومتماثلة للصنف.
 - ب- خالية من الحشرات والأقماح وغير مشوهة.
 - ت- خالية من الشوائب المعدنية.
 - ث- لا تزيد نسبة الرطوبة عن (20%) ومعدل الوزن لا يقل عن (5) غرام للثمرة الواحدة.
 - ج- لا تزيد نسبة الانحراف عن المواصفات أعلاه عن (4%).
- 2- **تمور الدرجة الأولى:** وهي نفس مواصفات التمور الممتازة على ان لا تزيد نسبة الانحراف عن (8%).
- 3- **تمور الدرجة الثانية:** وهي تمور ذات نوعية معتدلة لا تزيد نسبة انحرافها عن (10%) للمواصفات السابقة.
- 4- **تمور منزوعة النوى:** وتكون ثمار التمور سليمة وممتلئة للصنف **وان يقل معدل** وزن الثمرة عن (4.5) غرام ولا يسمح بوجود أكثر من (2-4) قطع من أجزاء النواة في كل (100) ثمرة.

6-4 سبل تطوير استخدامات المواصفات القياسية:

نعتقد ان سبل التطوير مناصرة بوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وذلك لكون الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية أحد دوائرها، ويمكن ايجاز أهم مقترحات التطوير بالآتي:

أولاً: العمل على تحديث المواصفات القياسية العراقية للتمور ومنتجاتها ومواد تعبئتها وتغليفها بما يتناسب مع متطلبات المواصفات القياسية العالمية ذات العلاقة.

ثانياً: الاستمرار بمتابعة المشاريع الصناعية الخاصة بالتمور ومنتجاتها للتأكد من تطبيق المواصفات القياسية الحالية واتخاذ الإجراءات اللازمة للمخالفين ووفقاً للقانون.

ثالثاً: عقد الندوات وإصدار النشرات وبرامج التوعية الإرشادية والتثقيفية للمنتجين والمصنعين والمصدرين العاملين في مجال التمور وتعريفهم بأهمية المواصفات القياسية ومعايير الجودة والعمل على الزامهم بالتطبيق.

- 1- الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية التعاونية- الأساليب المعتمدة في التسويق الزراعي التعاوني في العراق، مطبعة دار الصياد البغدادية، 1979م.
- 2- إسماعيل، رعد مسلم- تسويق الرز في العراق، دراسة اقتصادية تحليلية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد/ كلية الزراعة، 1988م.
- 3- حسين، فرعون أحمد (د)، و د. رعد مسلم إسماعيل- دراسة واقع زراعة النخيل وإنتاج التمور وتصنيعها وتسويقها في العراق وأفاق التطوير، دراسة مقدمة إلى منظمة الغذاء والزراعة الدولية FAO ضمن مشروع تأهيل بساتين النخيل في العراق، بغداد 2007م.
- 4- حسين، فرعون أحمد (د)، وعبد الأمير هبل و د. رعد مسلم إسماعيل- واقع إنتاج وتصنيع وتسويق التمور وأفاق التطوير في العراق، دراسة مقدمة إلى مؤتمر ومعرض ملتقى بغداد المقام من قبل غرفة التجارة والصناعة العراقية- الأمريكية، بغداد 2008م.
- 5- حسين، فرعون أحمد (د)- زراعة النخيل وإنتاج التمور في العراق، مجلة الزراعة العراقية الإرشادية الصادرة عن وزارة الزراعة، العدد الرابع، بغداد 2008م.
- 6- الدباغ، جميل محمد جميل (د)- اقتصاديات التسويق الزراعي، ج1، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، بغداد 2007م.
- 7- الهيئة العامة للنخيل- دراسة آلية استلام التمور، مرسله إلى وزارة الزراعة بالعدد 59 في 2009/1/21م، (ملحق رقم 2).
- 8- وزارة التخطيط- المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة لسنوات عدة.
- 9- وزارة الزراعة- دراسة حول دعم أسعار التمور، لجنة متخصصة بموجب الأمر الوزاري المرقم 1589 في 2008/8/21م (ملحق رقم 1)، بغداد أيلول/ 2008م.
- 10- USAID.IRAQ, INMA Workshop July 2008.
- 11- البكر، عبد الجبار- نخلة التمر ماضيها وحاضرها والجديد في زراعتها وصناعتها وتجارها، مطبعة الوطن، لبنان، بيروت 1972م.
- 12- الموسوي، منى تركي (د)- واقع تصنيع وتسويق التمور العراقية وأفاق تطويرها، ندوة تخصصية، مركز بحوث السوق وحماية المستهلك، جامعة بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد 2006م.
- 13- حسين، فرعون أحمد (د)- إعداد واستخدام الحزم التقنية لتحسين إنتاج النخيل في العراق، الندوة القومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم 1998م.
- 14- وزارة التخطيط- المواصفات القياسية للتمور رقم (882)، الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية، بغداد 1988م.